Quand Benkirane et Ramid défendent le crime d'honneur (VIDÉO)

Rédaction du HuffPost Maroc
Publication: 11/05/2015 19h17 CEST | Mis à jour: 11/05/2015 19h17 CEST

95 18 3 0 0
J'aime Partager Tweeter Share Commenter

CODE PÉNAL - Lors d'une journée d'étude sur l'avant-projet de code pénal, organisée par le Mouvement populaire (MP) le vendredi 8 mai, le secrétaire-général du Conseil national des droits de l'homme (CNDH) Mohamed Sebbar a critiqué les dispositions assouplissant les peines relatives au crime d'honneur. Il s'est opposé frontalement à l'argumentaire du Chef du gouvernement et du ministre de la Justice.

Pour le secrétaire-général du CNDH, les dispositions assouplissant les peines en cas de crime d'honneur doivent être retirées, car "rien ne les justifie". Benkirane n'est pas du même avis: "Supposons que demain, en rentrant chez vous, vous trouvez votre épouse dans les bras d'un autre homme, que feriez-vous ? Ne vous sentirez-vous pas provoqué ?", demande le Chef du gouvernement à Sebbar qui lui répond: "J'irai devant le parquet, ou je demanderai le divorce".

Le ministre de la justice Mustapha Ramid est ensuite intervenu pour abonder dans le sens de Benkirane: "Nous aimerions bien, M. Sebbar, que tout le monde fasse preuve du même sang froid, que tout le monde soit aussi exemplaire, mais malheureusement, ce n'est pas le cas". D'où la nécessité, pour Ramid, de conserver les dispositions assouplissant les peines en cas de crime d'honneur.

Quelques minutes plus tard, Benkirane reviens à la charge en utilisant le même argumentaire que Ramid. "Ne me dites pas, monsieur Sebbar, qu'un homme rentrant chez lui pour retrouver son épouse dans les bras d'un autre homme ne se sentira pas provoqué". Mohamed Sebbar recadre le débat, en rétorquant que "le code pénal, ce n'est pas Sebbar. Je représente une institution constitutionnelle qui émet des avis et des recommandations, non des opinions personnelles"

http://www.huffpostmaghreb.com/2015/05/11/benkirane-ramid-defend-crime-dhonneur_n_7258348.html

11006 - الاحرار

عبد الحميد جماهري
hamidjmahri@yahoo.fr

بنكيران والرميد: عن «الله» تعالى والحماية القانونية والخيانة الزوجية..

3/1

عندما سأل الوزير الرميد ورئيسه بنكيران محمد الصبار :«ماذا لو وجدت زوجتك مع رجل آخر»، كنت أفضل أن يستخرج الصبار سلاحه القديم بعيدا عن جبة الرجل المسؤول ويجيبه:«ماذا لو سألنا وزيرك في العدل؟ ماذا لو وجد رجلين مع زوجتيه الاثنتين في البيت وسألناك أنت بدورك: ماذا لو وجدنا زوجتك -(التي نفترض انها فاضلة ثم يذكرها بالاسم وليس فقط بصفة الزوجة) نفس السؤال».

للحقيقة، لن يستقيم النقاش مع رجل سياسي مسؤول، يسعى لكي يقحمك في النقاش بافتراض مسبق بأن زوجتك خائنة!!

لقد كانت ندوة النقاش الذي نظمتها الحركة الشعبية حول القانون الجنائي مناسبة لكي نسمع من الشخصيات العمومية نقاشا راقيا حول المرجعيات وحول المسوغات القانونية في الدفاع عن هذا الموقف أو ذاك، لكننا، كما اعتدنا كلما حضر عبد الإله بنكيران محفلا من المحافل، فوجئنا باستسهال يخجل منه ابسط الناس.

ففي الحديث عن عقوبة الخيانة الزوجية في القانون الجنائي عرض محمد الصبار مقاربة حقوقية مقارنة، من موقعه كأمين عام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، لما نص عليه المشروع، الذي شرعن جريمة قتل الزوجة أو الزوج الخائن ودافع بأنها ليست الحل في قانون يريد أن يضبط العلاقة المركبة بين فاعلين في شراكة عائلية.

لا يهم الموقف الذي يدافع عنه عبد الإله بنكيران الزوج، فالذي يهمنا هو موقف رئيس الحكومة إن أمكننا بالفعل الفصل بين القبعتين على رأس الرجل أو فيه!

بنكيران استهجن قول الصبار بأنه في حالة وقوفه على الخيانة الزوجية سيستدعي الشرطة أو يطلق المرأة الخائنة.

لكن في المقابل انحط رئيس الحكومة إلى أسفل درجات النقاش العمومي، عندما علق على هذا الرأي بخصوص الخيانة الزوجية في القانون الجنائي الذي جاء به المصطفى الرميد،«ايوا مازالت ما متنا حتى التم» وبمعنى آخر: ما زالت فينا رجولة لقتل العشيق والزوجة معا.

لم يتوقف رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران طويلا لياخذ له نفسا، في المسافة الزمنية بين نقاش «منتدى الجزيرة» ونقاش الرباط.

فالرئيس وامين عام الحزب الذي يقود الحكومة، الذي قال في الجزيرة الإعلامية انه ليس إخوانيا، وان حزبيته ليست إسلامية، للتسويق الإقليمي في اختيار لا يخلو من دلالة، لا شك ان اللاقطات السياسية في الرياض وابو ظبي قد توصلت بالإشارات غير منقوصة، عاد - في الرباط - لكي يتشبث بعكس ماادافع عنه وتدخل في النقاش بالطريقة التي تجعل محمد الصبار

يتشبه له، كعدو، وربما لم ير فيه الأمين العام لمجلس حقوق الإنسان بل العدو الطبقي، في اليسار المغربي وعوض بالهجوم عليه الهجوم الذي كان يهيء ربما لآخرين.

وفي الحديث عن الخيانة الزوجية تحدث كما لو انه بمنحى الرد الفعلي الفوري للمتحدث إليه، مع افتراض ان زوجة هذا الأخير يمكنها ان تكون خائنة... وان على الزوج أن يعبر امامه عن الرد الذي يجب ان يكون - إن كان يقدر بالفعل - انه رجل، وانه سيقتلهما معا!.

يفترض، من خلال السؤال - الخديعة ان أعود إلى ما قبل حمورابي في القانون، وإلى ما قبل الشرائع، في الغريزة، وأن اقتل وان اقول بان ذلك الفعل هو أحسن حتى من الشريعة التي اؤمن بها.

في الواقع، يفترض السؤال الذي طرحه وزير العدل ورئيس الحكومة فشلا ذريعا في الإقناع، وكارثة في تقديم النقاش العمومي غير المبني على استفزاز العاطفة الخاصة للخصم.

سؤال بنكيران والرميد المشترك يقول ما معناه :« ايلا لقيتي مراتك مع واحد الراجل اش غادي الدير»، في نقص فظيع وعجز في التجريد، لأن القانون لا يبنى على الشخصنة مع المحاور الذي أمامه، فقد تفكر في النص القانوني بدون وجود مخاطب جسدي يسعفك في الإحراج!

والجواب الذي لم ينتظره الوزير ورئيسه «هو استدعاء الشرطة أو الطلاق». ولا يفترض الرد الذي تنتظره النزعة الغريزية للوزيرين معا، ولكنه يؤكد السؤال في نظرهما، لأن المقصود ليس الوصول إلى نتيجة، بل هو إحراج الخصم بافتراض تعرضه للخيانة الزوجية.

طبعا كانا ينتظران، ان يجيب الصبار: سوف اقتلهما وأخرج في الناس شاهرا سيفي وانا اصرخ الله اكبر ظهر الحق وزهقت الأرواح ، (وهنا الروح لا تبقى عزيزة عند الله!!).

وكان بودي لو أن الصبار مطعم في منطق الإستفزاز العيني و أجابهما بالفعل: سوف اقتلهما وأخبر الشرطة بان وزير العدل ورئيس الحكومة امراني بذلك!!!

وسانتظر ردهما بعد أن يخبرهما السيد وكيل الملك بانهما شريكان في جريمة قتل!!

وانتظر أن يتحقق مضمون الآية الكريمة، وإذ تبرا الذين اتبعوا من الذين اتبعوا..!

حقيقة النقاش مركبة.

وبجدية اكبر نقول : قد تصل فورة الدم في الغالب إلى القتل وسفك دم الخائنة والعشيق (بالرغم ألا شيء في القرآن الكريم يامرنا بقتلهما وكل ما هنالك هو مائة جلدة للزاني والزانية)..

لكن بعد القتل يأتي السؤال: هل كنت على حق في تطبيق شريعة نفسي؟

سأقتل طبعا: ولكن هل معنى ذلك ان لي الحق في القتل عندما يكون القانون نفسه لا يحاكم الزوجة الخائنة أو الزوج الخائن وعشيقه وعشيقته باكثر من سنتين!

ثم لماذا يعطي مشروع الرميد هذا الحق للزوج أو الزوجة ولا يعطيه - كما هو الحق في الجرائم الأخرى - للدولة؟

كلا، علينا أن ندغدغ العشيرة في المدن والقرى، ما دمنا نريد أن تنتهي الدولة إلى .. الفخذ فقط!

فلا يحسن بان تعلن الشريعة عن نفسها من خلال القتل الذي تقوم به الدولة عوض أن يعطي الحق للزوج أو الزوجة، الذي قد يقتل بالخطا، كما يحدث في حالات الملايين من الناس الذين يطلقون بالخطا بسبب «احاديث الإفك»!

ثم ما معنى أن يدافع رئيس الحكومة عن القتل باسم الخيانة الزوجية، كما لو أن على الصبار الذي أمامه أن يثبت أنه يملك أو لا يملك رجولة المسكين!

لقد أثبت الصبار الرجولة، في السياسة عندما كان يقضي سنوات من عمره الجميل في السجن، بتهمة خيانة النظام، ..وقتها لم يكن يفكر في أنه مطالب بإثبات الفحولة، بل مارسها، وعادة ما يقوم المناضلون بالمستحيل لأنهم ببساطة يجهلون بانه مستحيل ..وقتها هناك من كان «يسوق» الخيانة، على إيقاع قصيدة مظفر النواب

فلماذا ادخلتم كل زناة الليل إلى حجرتها
ووقفتم تسترقون السمع وراء الأبواب لصرخات بكارتها
وسحبتم كل خناجركم وتنافختم شرفا
وصرختم فيها ان تسكت صونا للعرض!!!!..

ثم سؤال آخر: لماذا لا يجيبنا بنكيران مكان الزوج الذي خرج يقول عن قصة بين وزير ووزيرة زوجين معا «الشوبانية ذبحني»؟

هنا في هذه القصة، من الذي ذبح الآخر ؟

هل الزوج الذي ذبح العشيق الشرعي أو العكس هو الصحيح؟

إن السؤال الذي طرحه الوزير ورئيسه هو من صميم الافتراض بان زوجة من يدافع عن مقاربة قانونية معينة تستبعد القتل الغريزي، هي بالأصل خائنة وان زوجها سيبحث لها عن مخرج قانوني حتى لا يقتلها!!

وهذه مصيبة المغاربة في عبد الإله بنكيران وليس مصيبته هو!!

إنه في المحصلة

يجعل كل من لا يملك نفس المقاربة مثله، ولعلها اللاتكية أو القانونية الإنسانية هو بالضرورة رجل، «بوتي» او امرأة «بوتية» لا يحب او لا تحب القتل دفاعا عن الشرف(الشرف بعيدا عن السياسة..!).

تدخله كرئيس حكومة في نقاش عمومي لم يكن مستدع إليه ..كما لو انه يستصغر الرميد الذي كان بحاضر بدعوة من المنظمين.

وخطورة الأمر أيضا هي ربطه بين كلام الصبار وبين مرجعية المجلس الذي يشغل منصب امينه العام.

وهذه لوحدها دورة أخرى في النقاش الحقيقي بعيدا عن السجال والتي تطرح الظهير المنظم للمجلس، و من الذي وقعه والذي حدد مرجعيته، ومدى معرفة بنكيران بذلك أو جهله له، وعلاقة المرجعية بالدستور والدعوة المضمرة في نسف ذات الدستور ، إما بالعودة إلى منطق التدافع العقائدي أو بالعودة إلى الشعب وإسقاط تصويته على النص نفسه .. وهو موضوع العمود غدا بحول الله تعالى !

بالفصيح

يونس مجاهد

1-11006

جمهورية أبناء العم

ما قاله رئيس الحكومة، عبد الإله بنكيران، في جدله مع الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، حول جواز قتل الشخص الذي ضبط متلبسا مع الزوجة الخائنة، يحيل على تقاليد الثأر والعار، التي ترجع بنا إلى الماضي، بينما نحن نود التوجه إلى مستقبل دولة الحق والقانون.

هذه التقاليد شاعت في منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، أو كما تسميها باحثة الإثنولوجيا، جيرمين تيون، بالعالم القديم، في كتابها «الحريم وأبناء العم»، وتتقاسمها المنطقة، بغض النظر عن انتماءاتها الدينية لأنها جاءت كنتاج لانتقال هذه المجتمعات، في بداية العصر الحجري، من الصيد إلى الزراعة والرعي.

لقد فرض هذا الانتقال، شكلا جديدا من أشكال الزواج، حيث كان الصيادون يفضلون الزواج من خارج القبيلة، في إطار توسيع العلاقات العائلية. ولما انتقلت هذه المجتمعات إلى الزراعة والرعي، أصبح من الضروري الحفاظ على الثروة داخل نفس العائلة، فشاع «الزواج الداخلي»، أي بابنة العم، مما أدى إلى تطور مفاهيم الشرف والثأر، التي لا ترتبط فقط بالمرأة، بل كذلك بالأرض، وهو ما تلخصه القولة الشائعة حول الدفاع عن «الأرض والعرض». وتذكر أن تقاليد الثأر » la vendetta «، لا تقتصر على المنطقة المغاربية، بل تتقاسمها كذلك كل المجتمعات المتوسطية.

وقد تطرق الباحث ريمون جاموس، في كتابه تحت عنوان «الشرف والبركة»، إلى تقاليد الثأر والدية في الريف الشرقي، وربطها بأنماط الإنتاج وتوزيع الثروة، حيث كانت الأرض والمرأة تسمى «حراما»، وينبغي الدفاع عنهما بالسلاح والقتل والثأر.

ولا يتعلق الأمر لا ب»النفس» كما قال بنكيران، ليبرر القتل، ولا بالدين، بل المسألة نتاج تنظيم اجتماعي، تعتبر المرأة فيه، خطرا على تقسيم الثروة العائلية، إذا ما تزوجت خارج «جمهورية أبناء العم»، لذلك كانت تحرم من الميراث، بعدة أساليب ضدا على الشريعة.

ومن يعتقد أن هذه «الجمهورية» قد انتهت، عليه أن يراجع علماء الديمغرافيا، مثل البحث القيم، الذي أنجزه إيمانويل طود ويوسف كورباج، تحت عنوان «مواعيد الحضارات»، الذي يثبت بالإحصائيات أن الزواج بابنة العم، كان يتراوح، في 1990، بين 36 و 25 في المائة في المنطقة العربية، وأنه كلما ازدادت أرقام المتعلمين كلما انخفض، باستثناء اليمن، الذي عرف فيها ارتفاعا، مما يفسر تخلفه، حسب الباحثين.

كما يعتبران أن الصدمة في مواجهة الحداثة، داخل هذه المجتمعات، أنتجت «الإسلام الراديكالي»، الذي ليس سوى مرحلة انتقالية، ومن الطبيعي أن تنتج تشنجات وحنينا إلى مجتمع الثأر والشرف ومحو العار، الذي يمثل بنكيران أحد المتشبثين به، خارج التنظيم العصري للدولة، وسيادة القانون.

العدل وCNDH يدخلان على خط الشاب المتهم بعبادة الشيطان

167411-2

الرباط
حليمة أبروك

تطورات جديدة تعرفها قضية الشاب أمين خيري، الذي رفض القضاء زواجه بمواطنة ألمانية بدعوى أنه من عبدة الشيطان. ففي الوقت الذي اختار وزير العدل والحريات العامة، مصطفى الرميد، أن ينأى بنفسه عن هذه القضية، حيث نفى، في تصريح لـ«أخبار اليوم»، تدخله في الملف، موضحا أنه من صلاحيات القضاء ولا دخل له فيه، علمت «أخبار اليوم» أن الشاب أمين خيري توصل، صباح أمس، باتصال من أحد موظفي وزارة العدل، وتحديدا موظف من قسم الشكايات، حيث طلب منه الحضور إلى مقر الوزارة في الرباط خلال الأسبوع الجاري، بهدف تقديم شكاية بخصوص قضيته.

من جهته، دخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان على خط هذه القضية، من خلال اتصال اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في أكادير بمحامي أمين خيري.

وعلاقة بالموضوع، قال محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، لـ«أخبار اليوم»، إن المجلس سيطلع على الملف، إذ أوضح أن «هذه حالة مثلها مثل حالات كثيرة نطلع عليها، حيث نطلب الملف ونعالجه بشكل عادي»، مؤكدا: «دورنا هو حل المشاكل».

التفاصيل ص 2

قضية الشاب الذي تم منعه من الزواج بدعوى «عبادته للشيطان» حركت وزارة العدل من خلال الاتصال بالمعني لتقديم شكاية، فيما فتح المجلس الوطني لحقوق الإنسان الملف للاطلاع عليه في أفق حل المشكل.

الرميد لـ«أخبار اليوم»: هذا الملف من الصلاحيات القضائية ولا دخل لي فيه

وزارة العدل وCNDH يدخلان على خط الشاب المتهم بـ«عبادة الشيطان»

الرباط
حليمة أبروك

عرفت قضية الشاب أمين خيري، الذي قضت المحكمة الابتدائية في أكادير مؤخرا برفض طلب زواجه من شابة ألمانية بدعوى أنهما من «عبدة الشيطان»، تطورات جديدة، وذلك بعد دخول كل من وزارة العدل والحريات العامة، وكذا المجلس الوطني لحقوق الإنسان على الخط.

وفي الوقت الذي اختار وزير العدل والحريات العامة، مصطفى الرميد، أن ينأى بنفسه عن هذه القضية، حيث نفى في تصريح لـ«أخبار اليوم» تدخله في الملف، موضحا أنه من الصلاحيات القضائية، وأن لا دخل له فيه، وعلمت «أخبار اليوم» أن الشاب أمين خيري توصل صباح أمس باتصال من أحد موظفي وزارة العدل، وتحديدا موظف من قسم الشكايات، حيث طلب منه الحضور إلى مقر الوزارة في الرباط خلال الأسبوع الجاري، بهدف تقديم شكاية بخصوص قضيته.

وقد علق أبو زيد مولاي عبد المطلب، محامي خيري، على الأمر في اتصال بـ«أخبار اليوم»، حيث قال «شخصيا أنا ضد تقديم شكاية، ولكنني تركت لموكلي حرية اتخاذ القرار الذي يناسبه»، مبديا استغرابه إزاء رفض الوزير التدخل في القضية، على اعتبار أنها «من الصلاحيات القضائية»، حيث قال إن الملف حاليا ليس مفتوحا من طرف القضاء، بل صدر فيه حكم ابتدائي ولم يتم بعد التقدم بطلب استئنافه.

من جهته، قام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالدخول على الخط في هذه القضية، من خلال اتصال اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في أكادير بمحامي أمين خيري.

وعلاقة بالموضوع، قال محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، لـ«أخبار اليوم» إن المجلس سيطلع على الملف، وأوضح أن «هذه الحالة مثلها مثل حالات كثيرة نطلع عليها، حيث نطلب الملف ونعالجه بشكل عاد»، مؤكدا «دورنا هو حل المشاكل».

وكانت قضية أمين خيري، المنحدر من مدينة أكادير، قد أثارت خلال الفترة الأخيرة جدلا واسعا، واستغرابا كبيرا لدى كل من اطلعوا على نسخة الحكم الابتدائي الذي يمنع الشاب من زواجه بخطيبته الألمانية، بدعوى أنهما من «عبدة الشيطان»، حيث جاء في نص الحكم أنه «تم إجراء بحث على الطرفين بتاريخ 2015/03/18، وتم إجراء بحث آخر بتاريخ 2015/04/28، وأثبت أن الطرف المغربي يعتبر ما يصطلح عليه «عبدة الشياطين»، وكان يتعاطى تجارة الملابس والمعدات التي لها علاقة بهذا التوجه، وانقطع عن ذلك سنة 2008»، كما اتهمت الشابة الألمانية بدورها بعبادة الشيطان، وذلك استنادا إلى مظهرها، حيث تضمن نفس الحكم أنه «يتبين من مظهرها أنها تنتمي إلى نفس التيار».

وكان خيري قد عبر لـ«أخبار اليوم» عن استغرابه للحكم، إذ أكد أنه صرح أمام القاضي بأنه مسلم، وردد مرارا الشهادة أمامه، كما أن خطيبته أكدت بأنها مسيحية، ورغم ذلك تشبثت المحكمة بقرارها، وتم رفض الطلب الذي تقدما به لعقد قرانهما.

من جهته، عبر أبو زيد مولاي عبد المطلب عن استيائه وأسفه لما آلت إليه القضية، حيث أكد أن الشاب يعاني بشدة مما مر به، كما أن أسرته بدورها تعاني ليس فقط لعدم قدرة ابنها على تحقيق حلمه بالزواج من الفتاة التي اختارها، ولكن أيضا من نظرة المجتمع، وذلك بعدما انتشر أن الابن ينتسب لـ«عبدة الشيطان» استنادا إلى حكم المحكمة، وهي التهمة التي ظل الشاب يرفضها وينفيها مرارا.

يشار إلى أن خطيبة أمين خيري، الألمانية الجنسية، كانت قد عادت إلى بلادها نهاية الأسبوع الأخير. في حين سبق لأمين أن صرح لـ«أخبار اليوم» أنه قد يلتحق بها للزواج مدنيا في ألمانيا بعدما تم رفض طلب زواجه بالمغرب.

أمين خيري وخطيبته الألمانية

> موظف من وزارة العدل اتصل بأمين خيري لتقديم شكاية

أخبار اليوم المغربية

عرفت ندوة نظمها حزب الحركة الشعبية، مساء الجمعة الماضية، بحضور رئيس الحكومة وعدد من الوزراء، مناظرة ساخنة بين كل من وزير العدل مصطفى الرميد، والأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، حول مسودة مشروع القانون الجنائي. النقاش الذي اتسم بالحدة، تناول قضايا تجريم الإفطار العلني في رمضان، وتجريم سب الذات الإلهية، وعقوبة الإعدام وتخفيف العقوبة عن القاتل في حالة الخيانة الزوجية. وهذه أبرز المحاور التي عرفت جدلا.

وزير العدل: بلادنا منزهة عن هذه السياقات بفضل جلالة الملك

الصبار يحذر بنكيران والرميد من النموذج المصري لاستعمال الإعدام ضد السياسيين

16748

منصة ندوة الحركة الشعبية

لقطات

● دعا امحند العنصر إلى الأخذ بعين الاعتبار العرف (إزرف بالأمازيغية) وتمغرابيت في إعداد مسودة القانون الجنائي، وقال إن غنى الدولة يكون في تعددها ويجب أن يترجم في مشاريعها...

● خلال مداخلته كان محمد الصبار، أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يستدل بمجموعة من الآيات، فلاحظ عليه بنكيران، أنه يرتكب أخطاء فيها، فقال له «عليك أن تكتب الآيات القرآنية على ورقة لقراءتها صحيحة»، فرد عليه الصبار «أنا مسلم ولست مؤمنا»..«Je ne suis pas pratiquant».

● حضر رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران لندوة الحركة الشعبية حول مسودة القانون الجنائي، وقال إن حضوره دعم للحركة الشعبية وأمينها العام، مضيفا: «منذ مدة كنت أقول للسي للعنصر كن إلى جانبي وستتحسن أمورك»، فرد عليه مناضل عن الحركة من وسط القاعة قائلا: «السي العنصر دائما كانت أموره بخير»، فاستطرد بنكيران «نعم دائما كانت أموره بخير وأنا أطلب منكم أن تدعو لي لتكون أموري بخير».

● بعد غياب طويل منذ إقالته حضر محمد أوزين، وزير الشباب والرياضة السابق لندوة حزبه، إلى جانب عدة وزراء آخرين، في الحكومة، مثل امحند العنصر ولحسن حداد، ولحسن الداودي، وأمين الصبيحي.

الرميد: هناك قيم في المجتمع لاعلاقة لها بالدين

الرباط
عبد الحق بلشكر

عرفت جريمة سب الله والأنبياء والرسل، تجاذبا بين الرميد، والصبار. الرميد برر وضع هذا النص الجديد في مسودة مشروع القانون الجنائي، بكون «المغاربة لهم شعار: «الله، الوطن، الملك»، وأنه «إذا كان الضلع الثاني والثالث في هذا الشعار محميا بالقانون، فإن الضلع الأول أي الله، لا يجد له أي سند من الحماية في القانون الجنائي الحالي» لهذا يقول الرميد: «عملنا على سد هذا الفراغ». وزير العدل ذهب إلى أن هناك مرامي من تجريم سب الله تتجاوز مجرد تسليط العصا على المواطنين حتى لا تزيغ ألسنتهم»، معتبرا أن للأمر صلة بـ«قضية حضارية كبيرة». ووضح في هذا الإطار، أهمية هذا المقتضى في محاربة الإرهاب، وقال «إن محاربة الإرهاب لا تتم فقط بالإجراءات الأمنية، وإنما، أيضا، بعدم فتح الباب أمام هذه الظاهرة لتجد لها مبررات» وقدم مثالا على حادث الاعتداء على صحيفة (شارلي إيبدو)، قائلا: «الاعتداء على شارلي إرهاب مدان، لكن أيضا ما قامت به شارلي إساءة لمشاعر المسلمين». وتابع «هناك أفعال تستفز المشاعر (مثل الاستهزاء بالله والرسل) وتدفع للإرهاب ولهذا يجب تجريمها للحد من الإرهاب».

الصبار رد على الرميد بكون «الله لا يحتاج إلى حماية»، مذكرا بأسماء الله الحسنى»، وقال «إن الذات الإلهية لا تحتاجنا إلى الدفاع عنها». كما توقف الصبار عند جريمة «زعزعة عقيدة مسلم»، وقال «لماذا هذا التمييز وماذا عن زعزعة عقيدة يهودي مثلا»، واقترح أن يشمل عدم ازدراء الأديان، «عدم المساس بأي دين سماوي أو غير سماوي». لكن الرميد، رفض موقف الصبار، وقال له، إن زعزعة عقيدة مسلم، مشروطة في القانون باستغلال ضعفه وحاجته إلى إغرائه، ولا تتعلق بمسلم راشد اقتنع طواعية أن يغير دينه، وكشف أنه شخصيا تدخل في قضية عرضت في محكمة بفاس لتبرئة شاب اعتنق المسيحية بعدما أدانته المحكمة لأنه تنصر.

«تجريم إفطار رمضان يحرجنا»

انتقد الصبار بشدة تجريم الإفطار العلني للمسلم في رمضان، معتبرا أن وزارة العدل «تضع قواعد لجرائم افتراضية، مثل إفطار رمضان». وقال الصبار إنه بحث في محاكم الرباط عن حالات المتابعات التي تتعلق بالإفطار العلني في رمضان، فلم يجد سوى حالة واحدة طيلة 20 سنة. وتساءل الصبار عن جدوى تجريم الإفطار العلني في رمضان وقال «إن هذا التجريم يحرجنا في الملتقيات الدولية لأن عقلية الغرب لا تتفهم المس بحرية العقيدة».

الرميد رد على الصبار بكون هذه العقوبة، حالت دون ارتكاب هذه الجريمة، لذلك لا توجد قضايا كثيرة، وأشار إلى أن العقوبة هدفها ليس هو حماية مشاعر الناس من الإفطار العلني، وإنما حماية المفطر من ردود فعل الناس، وقال: «إذا تطور وعي الناس، فيمكن أن نعيد النظر فيها».

كما رد الرميد على ما وصفه بـ«عولمة القيم»، عندما قال الصبار إن هذا محرج في الملتقيات الدولية، وقال موجها كلامه للصبار «لماذا منعت فرنسا البنت الصغيرة من وضع غطاء الرأس إذا ذهبت إلى المدرسة، وأين العولمة من منع النقاب؟ ولماذا يباح زواج رجل برجل ويمنع تعدد الزوجات عندهم في الغرب؟». حسب الرميد، فإنه «لكل مجتمع قيمه دون أن يعني ذلك أننا لا يجب أن نشترك في القضايا الإنسانية، لكن مع احترام الخصوصيات.»

وكشف الرميد أن مسؤولا في الاتحاد الأوروبي جاء عنده لمناقشة الالتزامات التي على المغرب الوفاء بها، يقول الرميد «سألته: إذا استجبنا 100 في المائة لكل الالتزامات هل تمنحوننا العضوية في الاتحاد الأوروبي؟» وقال الرميد إن المغرب يعمل في إطار التقارب التشريعي مع الاتحاد الأوروبي، وليس المطابقة والملاءمة التشريعية.

قاتل زوجته المتلبسة من الخيانة

خلال مناقشة ظروف التخفيف التي نصت عليها مسودة المشروع تحفظ الصبار عن استفادة الزوج أو الزوجة من ظروف التخفيف، في حالة لجوء أحدهما إلى القتل عند ضبط الشريك متلبسا بالخيانة الزوجية. الصبار اعتبر أن الخيانة بالفساد تعد مجرد جُنحة، في حين القتل جناية، وقال ينبغي «ألا نسقط بهذا في العدالة الخاصة»، وتساءل «هل لدينا قضاء في المغرب أم لا؟». وأضاف «ماذا إذا وقع تواطؤ بين زوج وزوجته وتم استدراج شريك الزوجة لقتله؟».

الرميد رد على الصبار بكون النص يشير إلى وجود استفزاز يتعرض له الزوج أو الزوجة،

لكن الصبار لم يقتنع بأن هناك استفزازا يستوجب القتل. وهنا قاطعه عبد الإله بنكيران، الذي كان جالسا مع الضيوف، قائلا: «ألا تعتبر الخيانة الزوجية استفزازا؟»، مضيفا: «إذا وجدت زوجتك مع رجل في الفراش ألا يعتبر هذا استفزازا لك؟». ورد الصبار قائلا: «أفضل استدعاء الشرطة على القتل». وعقب الرميد بأن هناك قيما في المجتمع لا علاقة لها بالدين، وقال: «إذا كانت للشخص برودة دم فليغلق عليهما الباب ويستدعي الشرطة».

الرميد رد بأن هذا النص لم يقع فيه تغيير وأن التخفيف كان يستفيد منه فقط، الزوج الذي يضبط زوجته متلبسة بالخيانة، وأنه منذ 2002 وقع تغيير لتستفيد من التخفيف حتى الزوجة. كما استغرب الرميد تركيز الصبار على حالة التخفيف فقط، المتعلقة بالخيانة، دون بقية الحالات، مثل تخفيض العقوبة في حالة جرائم القتل إذا ارتكبت نهارا لدفع تسلق أو كسر سور أو مدخل بيت، وكذا تخفيض العقوبة في حالة «جناية الخصاء»، إذا ارتكبت فورا نتيجة اغتصاب أو هتك عرض بالقوة.

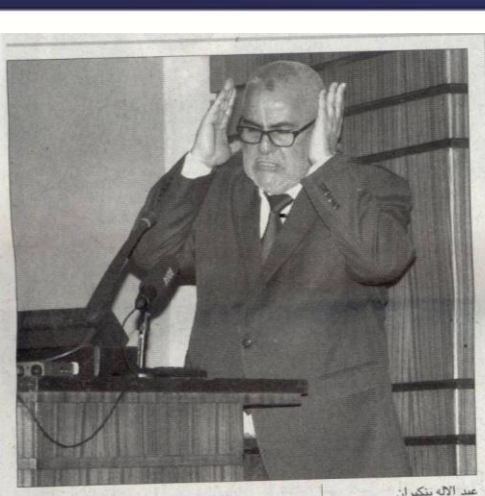

عبد الإله بنكيران

الصبار: إذا اعتمدنا القصاص فلنطبقه في كل شيء

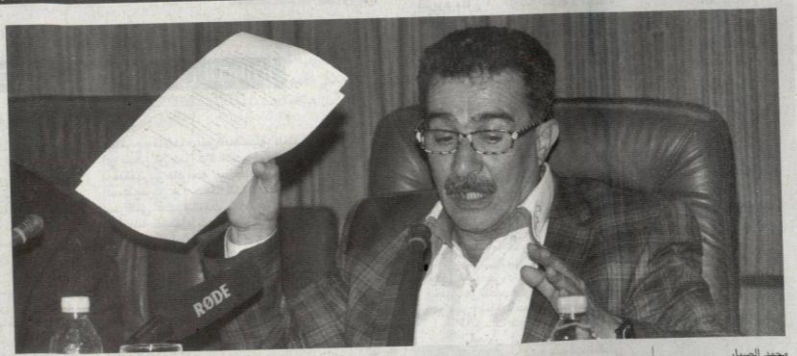

محمد الصبار

عرفت عقوبة الإعدام جدلا كبيرا بين رئيس الحكومة ووزير العدل من جهة، والأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، من جهة ثانية. الصبار قدم مرافعة ضد عقوبة الإعدام، وقال: «نحن في المجلس الوطني لنا موقف مبدئي من قضية الإعدام»، داعيا إلى إلغائها، مستدلا بالكلمة التي وجهها الملك محمد السادس إلى المشاركين في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش، حيث أشاد بالنقاش الدائر حول عقوبة الإعدام، بمبادرة من المجتمع المدني والبرلمانيين لإنضاج النظر في هذه الإشكالية. وبرر الصبار دعوته، بكون المغرب لم ينفذ هذه العقوبة منذ 1993 ولهذا «ما جدوى إصدار عقوبة لا تنفذ؟». كما أثار إمكانية حدوث خطأ في الإعدام، واستعمالها لأغراض سياسية، مذكرا بأحكام الإعدامات بالجملة التي صدرت في دول عربية، في إشارة إلى مصر ضد خصوم سياسيين. واستند الصبار إلى آيات من القرآن لرفض الإعدام، قائلا: إن «الله يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير»، فمن فوض للبشر حق الله. وأضاف الصبار على من يقول بالقصاص، قائلا: «إذا طبقنا القصاص فلنطبقه في كل شيء، حتى في حالة الزنا مثلا والسرقة». وذهب الصبار إلى حد انتقاد الدافعين عن الإعدام بكونهم متناقضون لأنهم يرفضون الإجهاض بدعوى حماية حق الجنين في الحياة، وتساءل: «لماذا نقبل حق الحياة بالنسبة إلى الجنين ونرفضه في حالة الإعدام».

لكن في المقابل، دافع وزير العدل مصطفى الرميد، بشدة عن الإبقاء على عقوبة الإعدام في القانون الجنائي، معتبرا أن «الحق في الحياة لا يعني إلغاء عقوبة الإعدام». وبخصوص قول الصبار بأن دولا تستعمل هذه العقوبة ضد السياسيين، مثل مصر رد الرميد «بلادنا منزهة عن هذه السياقات، وبفضل جلالة الملك لا يمكننا إلا التقدم». كما اعتبر أن هيئة الإنصاف والمصالحة دعت إلى الإلغاء التدريجي للإعدام وليس إلغاؤه مرة واحدة، وقال الرميد: «لو شرعت الحكومات السابقة في إلغاء تدريجي لهذه العقوبة لأمكن اليوم محاسبة هذه الحكومة ومطالبتها بالإلغاء»، مستغربا أن من يطالبون بإلغاء الإعدام كانوا مشاركين في الحكومات السابقة ولم يفعلوا شيئا. وأعتبر الرميد أن بعض دعاة إلغاء عقوبة الاعدام لهم «مقاربات متشنجة وفيها إقصاء»، وقال إن «البرلمان صادق بالإجماع على قانون المحكمة العكسرية، الذي تضمن 5 عقوبات بالإعدام». وأشار إلى أن مسودة مشروع القانون الجنائي، قللت من عقوبات الإعدام، وتم الاحتفاظ بها في 8 حالات، منها 3 تتعلق بجرائم القانون الدولي الإنساني مثل الإبادة. وأضاف أن الإعدام سيطبق فقط، على جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد، وتساءل «ماذا نفعل عندما يقوم الجاني باغتصاب 13 طفلا ويذبحهم». وذكر الرميد أن وزارة العدل سبق أن نظمت حوار حول الإعدام، وسط هيئة الحوار المكونة من 40 شخصية، فتبين أن 4 أو 5 أشخاص فقط، من طالبوا بالغاء الإعدام.

خلال الندوة الصحفية التي نظمتها جمعية «ماتقيش ولدي»:

الإعتداء الجنسي واقع يجب التصدي إليه يوميا

الصبار: التقرير الأخير رسم صورة قاتمة عن وضعية الأطفال المتخلى عنهم

الرباط: أحمد مرسي و عماد بلا

6/4386

«حرام أن نبقى صامتين مكتوفي الأيدي»، بهذه الكلمات وبنبرة يطغى عليها شيء من الأسى والحزن، مهدت ليلى أبو الوفا لمداخلتها، التي تدور حول ما تعيشه المساعدة الاجتماعية في مراكز الإنصات من ألم، عندما تستقبل طفلا صغيرا بعيون براقة لا يستوعب ما حصل له، رفقة أم منهارة جراء ما أصاب فلذة كبدها ولا تعرف هي الأخرى ما تفعل وإلى من تلتجئ، حين تكتشف حقيقة كون ابنها قد تعرض للاغتصاب والتحرش مرارا..لتبدأ الأسرة معركة رد الاعتبار بعد أن تستوعب ما أصاب أحد أبنائها، أسر غالبا ما تستسلم بعد وقت من الزمن لأن وحسب ذات المتدخلة، فإن تكلفة المعيش اليومي تفرض نفسها لاعتبار أن غالبية الضحايا من أوساط فقيرة، كما أننا لازلنا نعتبر الأمر «طابو»، خاصة عندما يكون الجاني فرد من الأسرة، ليبدأ الصراع بين الأفراد الأمر الذي يجعل الطفل يشعر بذنب يرافقه طيلة حياته..

الاعتداء الجنسي يعتبر من بين الظواهر الاجتماعية المعقدة والأليمة للغاية بالنسبة للضحايا وأسرهم، لأن هذه الجرائم البغيضة تمثل آلاما إنسانية ونفسية واجتماعية في الوقت نفسه للضحايا على نحو مباشر ولأقربائهم، هذا ما عبر عليه مختلف المتدخلين من جمعويين وفنانين وإعلاميين وسياسيين..

تم التأكيد خلال الندوة الصحفية التي نظمتها جمعية «ماتقيش ولدي» مساء أول أمس على الدعم غير المشروط لكل التنظيمات المجتمعية والدوائر الحكومية..التي تسعى إلى تمتيع الأطفال بكل حقوقهم الأساسية، لكي يكونوا في منأى عن كل أشكال الاعتداءات الجنسية والاستغلال الجنسي لأغراض تجارية، وفق ما تقتضيه اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل والتي صادق عليها المغرب منذ سنة 1993 إلى جانب برتوكول الاختياري سنة 2000.

وضعية كارثية

أكدت نجاة أنوار رئيسة جمعية «ما تقيش ولدي»، على أن الاعتداءات الجنسية على الأطفال، صارت تشكل وضعية كارثية والظاهرة آخذة في التفاقم بالإضافة إلى تصاعد وتيرتها عبر السياحة الجنسية وتأثيرات الشبكة العنكبوتية، كما أبرزت أن حملات التحسيس جعلت العديد من الأسر تلجأ إلى مراكز الاستماع لتسليط الضوء على المشاق والهوية البصرية الجديدين بالإضافة إلى إطلاق حملة وطنية من طرف الجمعية لصالح الأطفال ضحايا الاعتداءات الجنسية.

وتعتبر جمعية «ما تقيش ولدي» من مكونات المجتمع المدني، التي ما فتئت تعمل من أجل صيانة وحماية حقوق الأطفال ضد كل أشكال الاعتداء والاستغلال الجنسيين، واعتبرت المتحدثة أن موضوع الاعتداءات الجنسية اتجاه الأطفال كان إلى وقت قريب من المواضيع المحرم الحديث حولها، بيد أن مساهمة الإعلام ومنظمات المجتمع المدني و المؤسسات الحكومية ساعدت في تغيير التمثلات السائدة حول الظاهرة وذلك بانخراط فاعلين من ميادين شتى من إعلاميين وحقوقيين وفنانين وسياسيين...

حماية الأطفال واجب

وفي مداخلته الموجهة للحاضرين، أبرز رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، أن ظاهرة الاعتداء الجنسي على الأطفال لا يكاد يخلو منها مجتمع من المجتمعات، وحماية الأطفال هي حق وواجب على جميع المواطنين؛ يمليه كون هذه الفئة هي أساس المستقبل، كما يجب عدم إغفال معاناة الآباء والأمهات من مخلفات هذا النوع من الجرائم التي تؤثر بصورة مستديمة على سلوك الأطفال، وأضاف قائلا «هذا عمل يومي وتثقيف لا يجب أن يظل موسميا ويجب الإتحاد للحد من هذه الجرائم».

ومن جهته، أشار محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى أن التقرير الموضوعاتي الأخير حول مراكز حماية الطفولة، رسم صورة قاتمة عن وضعية الأطفال المتخلى عنهم وفي وضعية معقدة، فهذه الفئات على حد تعبيره، هي فئات تجهل حقوقها ولا يسعفها وضعها الفيزيولوجي على المقاومة والتصدي للاعتداء، كما أشار إلى أن من بين الأسباب التي منعت هذه الظاهرة من البروز إلى الواجهة سابقا هو عدم اقترانها بالقتل مثلما حدث مؤخرا بجرف الملحة، لطفلة لا يتعدى عمرها الخمس سنوات راحت ضحية الاختطاف والاغتصاب والقتل من طرف ابن خالتها والبالغ من العمر 17 سنة، الذي ألقت المصالح الأمنية القبض عليه يوم الأربعاء الماضي، علما أن الجاني وكما ذكرت المصالح الأمنية كان يتزعم الاحتجاجات المنددة بالجريمة، الحادثة التي لقيت استغراب وتنديد واسعين من طرف الجميع.. وأيضا لكون الموضوع يعتبر من الطابوهات ويقترن لدى الأسر المغربية بالعار، وأوصى بأن تتضمن مسودة القانون الجنائي أقسى العقوبات في حق المجرمين الذين يعتدون على الأطفال جنسيا.

رعب ومعاناة

وقفت المساعدة الاجتماعية ليلى أبو الوفا، على المعاناة البليغة التي تمر منها الأسر التي راح أبناؤها ضحية الاعتداء الجنسي والوضع النفسي المزري الذي يكابده الضحايا، وأوضحت أن تعدد المصالح وتعقد الإجراءات يدفع بالأسر الفقيرة التي تعاني من هذا المشكل أكثر من غيرها إلى التخلي عن حقوقها في ظل إكراهات الحصول على القوت اليومي، وعدم قدرتها على تتبع المجرمين حتى النهاية عبر دهاليز المكاتب والإدارات، كما عرجت على أن الظاهرة صارت تكتسي أبعادا أخرى خاصة مع تسجيل حالات للاعتداءات الجنسية ضد الأطفال؛ يكون مقترفوها أفرادا من الأسرة ذاتها وهذا يؤدي إلى عيش الأطفال لرعب حقيقي أمام التهديد بالتصفية إذا ما اعترفوا بما يمارس عليهم، وقد يؤدي في آخر المطاف، حين تكتشف الحقيقة، إلى تصدع الأسر وإصابة الضحايا بعقدة الذنب، التي تلازمهم طيلة حياتهم، وخلصت المتحدثة إلى أن وجود ترسانة قانونية ناجعة قد يؤدي إلى رد الاعتبار للضحايا وذويهم ولكن ما يلزم هو الانتقال إلى الوقاية والحماية لاستباق حدوث الاعتداءات.

وأكد الطبيب عبد الله دامي بصفته طبيبا شرعيا على أن مفهوم الاعتداء الجنسي ينضوي تحته أشكال مختلفة أخرى غير الاعتداء الجسدي من قبيل إجبار الطفل على القيام بأفعال جنسية كالتعري واستغلال الأطفال في الدعاية والإعلام لأغراض جنسية، لهذا السبب قامت وزارة الصحة بإحداث وحدات للطب الشرعي للحرص على خلق فضاء ملائم لاستقبال الأطفال ضحايا الاعتداءات الجنسية، حيث يقوم الفريق الطبي بالبحث عن العوامل المشتركة في حدوث الاعتداءات الجنسية على الأطفال المرتبطة بكل من الطفل والأسرة و البيئة المحيطة، إلى جانب تقصي العلامات الجسمية والسلوكية التي تنجم عن الاعتداء، ليتم فيما بعد إدراجها في تقرير مفصل عن الحالة، يشكل دليلا علميا يعتمد عليه الجهاز القضائي للنظر في قضية انتهاك حرمة الطفل، علاوة على

ذلك يشمل دور الوحدات الطبية التأكد من عدم وجود أمراض متنقلة جنسيا ومنع حدوث الحمل خصوصا لدى المراهقات، إلى جانب تركيز الأطباء على تقديم العلاج النفسي اللازم.

وللإشارة فقد عرفت الندوة حضورا لثلة من الممثلين المغاربة الذين أجمعوا على أهمية دور الفن والسينما بشكل أخص في فضح ظاهرة الاعتداء الجنسي، على الأطفال وفي توعية المواطنين بضرورة التصدي لهذه الظاهرة ومحاربتها على أمل القضاء عليها قبل أن تحصد المزيد من الضحايا.

جروح لا تندمل

ولأن الأطفال هم الثروة الحقيقية للبلاد وهم المستقبل والأمل، فإن المشاركين في الندوة الصحفية، شددوا على ضرورة عدم الالتزام بالسكوت على اغتصابات تخلف جروح لا تندمل بسهولة، وتظل راسخة في عقول وأفئدة الضحايا وأسرهم في هذا الإطار، اعتبرت نجاة أنوار رئيسة الجمعية أنه من اللازم وضع أسس ثقافة جديدة للتكفل بالضحايا، وحمايتهم من مختلف الاعتداءات، مع التشديد على أهمية العمليات التحسيسية والتربية الجنسية في المجتمع، لأن صغر سن الأطفال يجعلهم يجهلون الاعتداء الجنسي والتحرش، كما سجل المشاركون كذلك ردود الفعل «المحتشمة» لمنظمات المجتمع المدني بسبب الطابع الأخلاقي والثقافي المرتبط بقضايا العنف الجنسي عامة.

أرقام ومعطيات

ما زال المغرب يفتقر إلى أرقام ومعطيات دقيقة حول الاعتداءات الجنسية، التي تطال الأطفال غالبيتهم من أوساط فقيرة، باستثناء بعض التقارير الصادرة في الآونة الأخيرة، التي تؤكد تصاعد الظاهرة خاصة وكما أكدت ذلك ليلى أبو الوفا المساعدة الاجتماعية، حدوث اعتداءات جنسية من طرف أحد الأقرباء، في حق طفولة بريئة لا تسلم حتى من أقرب المقربين، والنموذج الطفلة من جرف الملح بنواحي سيدي قاسم التي لا يتعدى عمرها الخمس سنوات، ويمكن أن يتسبب الاعتداء الجنسي على الأطفال بضرر في كل من المدى القصير وعلى المدى الطويل، بما في ذلك الأمراض النفسية والعاطفية والجسدية، وتشمل الآثار الاجتماعية والاكتئاب، والإجهاد الذهني، والقلق، اضطرابات الأكل، وقلة تقدير الذات، والألم المزمن، السلوك الجنسي، مشاكل في التعلم، ومشاكل السلوك ومنها تعاطي المخدرات والإجرام في سن البلوغ. وربما الانتحار..

بالمناسبة

تكتبها لـ«الأحداث المغربية» كل ثلاثاء:

سناء العاجي

ابن كيران: خرجة غير مسؤولة

الخرجة الأخيرة لعبد الإله بن كيران مستفزة حقا. هل نحن أمام رجل دولة يعي ثقل مسؤولياته وخطابه، أم أننا أمام داعية ديني يخطب في مسجد أو في جلسة دينية؟ كان ذلك خلال الندوة التي نظمها حزب «الحركة الشعبية» حول موضوع «القانون الجنائي بين الواقع والطموح». وكان خطاب ابن كيران بعيدا كل البعد عن المسؤولية والرزانة السياسية المفترضة في رئيس حكومة.

أولا، عبد الإله بن كيران لم يحترم واجب التحفظ حين صرح بموقفه من الإجهاض، في ملف يوجد حاليا في طور التحكيم الملكي، بعد أن قدمت اللجنة المكلفة تقريرها بخصوصه. رئيس الحكومة وغيره من ممثلي مؤسسات الدولة يفترض فيهم حاليا الالتزام بواجب التحفظ إزاء الملفات التي تكون قيد الاشتغال عليها أو قيد التحكيم الحكومي أو الملكي. بل أكثر من هذا، فقد نسب ابن كيران للأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان موقفا من الإجهاض لم يعبر عنه الأخير، وفي هذا اتهام باطل وحكم على النوايا.

الآن، لنذهب إلى عمق القضية وموقف رئيس الحكومة منها: هل علينا التفكير في قانون وضعي يتطور مع تطور المجتمع، أم أننا سنخضع قوانين تلبس قراءة معينة للدين، وتعلم الناس كيف يتحايلون عليها ويدبرون حولهم خارج الدين وخارج القانون (وهذا ما يحدث حاليا في موضوع الإجهاض وفي مواضيع أخرى كثيرة)؟ هل هدف الدين هو ضمان الأفضل للناس (وفي الإجهاض حل أفضل في حالات كثيرة) أم فقط الإصرار على تطبيق حرفي لقراءات معينة، مهما أضرت بالناس؟ ثم، ألبست هناك مذاهب فقهية أخرى (المذهب الحنفي مثلا) أقل تشددا في موضوع الإجهاض من المذهب المالكي (علما أن المذاهب نفسها هي قراءات بشرية للدين وليست قرآنا منزلا)؟ فهل، في إلغاء هذه القراءات والاكتفاء بالموقف المالكي، جهل أم سوء نية سياسي مبيت؟

إلى جانب الإجهاض، «فاجأنا» ابن كيران وحزبه بموقفهم من جرائم الشرف. صعقونا. بداية، لا «الشرف» ولا غيره يبرر القتل. ليست هناك قضية في الكون تبرر القتل. ثانيا، تجدر الإشارة إلى أن رئيس الحكومة ووزيره في العدل يصران على تبرير جرائم الشرف في بلد تعتبر فيه الظاهرة شبه منعدمة، مقارنة مع دول أخرى في الشرق الأوسط مثلا. في هذا، لا يختلف ابن كيران عن النهاري وأبو النعيم والبغدادي نفسه: كلاهم يبرر القتل لأسباب يراها واجبة شرعا. بالنسبة لرئيس حكومتنا ولوزيره في العدل «والحريات»، من الطبيعي، بل من الرجولة والشهامة، أن الرجل، حين تخونه زوجته، سيقتلها وسيستفيد من حكم مخفف. أي أننا نبرر القتل بدل الدعوة إلى اللجوء للقانون لدرء الظلم. هي طبعا ليست قضية مشاعر وغيرة، وإلا لبررنا القتل للزوجة التي يخونها زوجها (وهو بالطبع أمر غير مقبول بدوره). هي قضية رجولة وفحولة وشرف. هي قضية امرأة تعتبر، في الأصل، من أملاك الرجل. لذلك، فحين تعصيه، تستحق العقاب. وحين تخونه مع رجل آخر، تستحق القتل. وتصرف المجرم هو عين العقل، لأنه يثبت أنه «ماشي بارد»، كما هو حال محمد الصبار الذي اقترح اللجوء للقانون.

وهنا نصل للنقطة المستفزة الثالثة: إنه من غير المقبول، ومن غير المسؤول سياسيا، أن نجد رئيس حكومة يخاطب مسؤولا آخر بلغة: «هل تقبل أن تجد زوجتك في الفراش مع رجل آخر؟»، و«حنا ماشي باردين لهاد الدرجة». شخصنة النقاش بهذا الأسلوب هي طريقة غير راقية وغير مسؤولة (لكي لا نستعمل تعبيرات أخرى قد تستفز رئيس حكومتنا) للنقاش. الشخصنة فيها عنف في الخطاب غير مقبول من طرف رجل دولة يفترض أنه رئيس حكومة كل المغاربة، المسلمين واليهود والملحدين والمؤمنين والعلمانيين وغيرهم. من غير المقبول بتاتا أن يتسم خطاب رئيس الحكومة بهذه العدوانية اللامسؤولة اتجاه كل من يخالفه الرأي سياسيا أو إيديولوجيا، حتى حين يعتبر نفسه في حملة انتخابية سابقة لأوانها.

ثم، كيف يختزل رجل دولة، يفترض أنه مسؤول عما يقوله، الأوضاع في دول كالعراق وسوريا، في كون الناس هناك كانت أغلبيتها لا تصوم رمضان؟ أليس في هذا إهانة لشعوب تعاني ويلات سياسية وإنسانية هي في النهاية ضحيتها الأولى؟ أليس في ذلك اختزال لإنساني لواقع سياسي معقد تعتبر الشعوب ضحيته الأولى؟ هل سنفرض الإيمان واحترام الدين بالقانون؟ ما قيمة أية ممارسة دينية تفرض بالسجن وبالغرامات؟

وأخيرا، حين يتحدث رئيس حكومتنا عن الأغلبية التي ترفض إلغاء الإعدام، وترفض وتقبل كذا، هل يعي أن الديمقراطية ليست هي حكم الأغلبية، بل هي تدبير الاختلاف واحترام الأقليات؟ هل يعي رئيس حكومتنا بأن الرشد السياسي للنخبة المفكرة هو الذي يمكن من تطوير المجتمعات، وأنه ليس من المفيد دائما اتباع الأغلبية؟ أليست الجرأة السياسية للملك محمد الخامس هي التي مكنت من تمدرس الفتيات؟ لو اتبع الملك الراحل رغبات الأغلبية وفتاوى الفقهاء حينها، لما عرفت المرأة المغربية طريق المدرسة. ولكم في ذلك حكمة يا أولي الألباب.

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

تتويج فيلم "حلم" بالجائزة الكبرى للدورة الثانية لمهرجان الفيلم الحقوقي والتربوي ببني ملال

33731/16

تم أول أمس الأحد بمقر الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بمدينة بني ملال، تتويج فيلم "حلم" لمخرجه محمد ذهبي بالجائزة الكبرى للدورة الثانية لمهرجان الفيلم الحقوقي والتربوي الذي نظم على مدى يومين بمبادرة من اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال-خريبكة.

ويتناول فيلم "حلم" لثانوية المختار السوسي بالفقيه بن صالح، الذي تبلغ مدته 10 دقائق و52 ثانية، قصة فتاة قروية ومعاناتها مع محيطها من أجل مواصلة تعليمها في المستوى السادس ابتدائي وتحقيق حلمها المتمثل في اجتياز الامتحان الاشهادي والالتحاق بالتعليم الثانوي الإعدادي. وعادت جائزة أحسن إخراج مناصفة لفيلمي "الوردة المكسورة" للثانوية المحمدية الإعدادية بني ملال لمخرجه عبد الصمد أيت بوقباين، وفيلم " متاهات افتراضية" لثانوية محمد الخامس التقنية بني ملال لمخرجه مصطفى الصلعي.

أما جائزة لجنة التحكيم، التي ترأسها المخرج عادل أقليعي، فكانت من نصيب " أنا خارج" لثانوية موحا أوحمو ببني ملال لمخرجه محمد أخرفي، فيما منحت جائزة أحسن دور نسائي لبطلة فيلم "الوردة المكسورة" ابتسام علوي، مع تقديم تنويه لكل من هند الذهبي عن دورها في فيلم "حلم" و"مونية متوكل عن دورها في فيلم " الوردة المكسورة".

من جهة أخرى، منحت جائزة أحسن دور رجالي لشرف الدين مجاهد لفيلم "على حد البصر" لثانوية حطان خريبكة، وتقديم تنويه لبطل فيلم " أنا خارج" زين العابدين حنفي. وقد شارك في مسابقة الدورة الثانية لمهرجان الفيلم الحقوقي والتربوي 19 فيلما

حقوقيا وتربويا من إنتاج أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان التابعة للمؤسسات التعليمية بنيابات أقاليم أزيلال وبني ملال والفقيه بن صالح وخريبكة وخنيفرة. وتهدف هذه التظاهرة، التي يأتي تنظيمها في سياق تفعيل اتفاقية الشراكة الموقعة بين اللجنة الجهوية والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة تادلة- أزيلال والنيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية بإقليم خريبكة ومؤسسة مهرجان السينما الإفريقية بخريبكة، إلى تشجيع الأعمال الإبداعية السينمائية التي تتناول قضايا حقوق الإنسان، خاصة أنه يمكن للسينما أن تكون رافعة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان وتسهيل تملكها. يذكر أن تنظيم هذا المهرجان، الذي شاركت الأندية التربوية في دورته الأولى (يونيو 2014) ب 14 فيلما حقوقيا وتربويا، يروم تشجيع طلبة أندية المواطنة وحقوق الإنسان على امتلاك ثقافة حقوق الإنسان ومناقشة قضاياها والمساهمة بشكل فعال في نشرها وتعزيزها بالمجتمع، بشكل عام، وبالوسط التربوي بشكل خاص.

ويندرج تنظيم المهرجان في إطار إعمال اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال-خريبكة للأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، وجهودها لترسيخ قيم المواطنة وحقوق الإنسان، لاسيما بالوسط المدرسي وفي صفوف الشباب بشكل عام.

وقد تميز الحفل الافتتاحي لفعاليات هذا المهرجان بعرض شريط "ملاك" لمخرجه عبد السلام الكلاعي، الذي يصور واقع الأمهات العازبات في المجتمع المغربي، والذي حاز ثلاث جوائز في الدورة الرابعة عشر للمهرجان الوطني للفيلم بطنجة سنة 2013.

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

افتتاحية

بنكيران بين حدي الديمقراطية والفوضى

ربما قد نحتاج وقتا كثيرا لنفهم كيف يفكر عبد الإله بنكيران، رئيس الحكومة. فكلما أمسكنا بطريقة تفكيره إلا ويخرج لنا بأفكار جديدة لم تكن على الحسبان. كنا نعرف منذ البداية أن الأمين العام لحزب العدالة والتنمية ليس ديمقراطيا، وقلنا هذا مرارا من خلال تتبع مسارات تشكل أفكاره، لكن لم نكن نعتقد أن بنكيران، الذي جاء للديمقراطية مكرها غير راض بعد أن تعذرت الخلافة التي من أجلها قامت الحركات الإسلامية، سيتراجع في يوم من الأيام عن هذا الاختيار التكتيكي.

بنكيران زعيم حزب جاءت به صناديق الاقتراع إلى رئاسة الحكومة. وكتبنا في هذه الافتتاحية في اليوم الأول لتعيينه في هذا المنصب محذرين من أية ردة قد تقع، لأن الديمقراطية هي التي أوصلت هيتلر إلى الحكم وكذلك موسوليني. فليس كل من وصل عن طريق صناديق الاقتراع فهو ديمقراطي لأن الصناديق ليست سوى آلية من آليات الديمقراطية ويمكن أن تستعملها الديكتاتوريات.

قال بنكيران موجها كلاما بذيئا لمحمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إنه ضد إلغاء عقوبة الإعدام، وهنا ما زال الأمر في إطار اختلاف الآراء حول قضية مطروحة للنقاش العمومي، لكن لما "طلعت السخونية لبنكيران" هاجم الصبار وقال له بيننا وبينكم الشعب.

بنكيران يريد أن ينزل إلى الشعب ليحتكم إليه في قضية العقوبات المثيرة للجدل. ولم يوضح طريقة العودة للشعب. هل عن طريق صناديق الاقتراع؟ وعلى أي أساس قانوني سيتم ذلك؟ أم عن طريق الفوضى؟

بنكيران رئيس حكومة منتخب. فالشعب من خلال كتلة الناخبين صوت على مجلس النواب. فهو الذي يمثل الشعب وهو صاحب التشريع. وهذا المجلس هو الذي أفرز الأغلبية الحكومية ومن ثم الحكومة، وبالتالي يصبح التشريع موزعا بين طرفين الحكومة والبرلمان، الأولى من خلال مشاريع القوانين والثاني من خلال اقتراح القوانين والمناقشة والتصويت.

لماذا لم يرجع بنكيران إلى الشعب عندما أصدر قانون التعيين في المناصب العليا، الذي مكنه من زرع ماكينة التوحيد والإصلاح في مفاصل الإدارة المغربية؟ لماذا لم يرجع للشعب عندما أخرج فصلا من الدستور يبيح له تمرير قانون المالية تحت مبرر الحفاظ على الموازنة العامة؟ لماذا لم يعرض قانون المالية على الشعب ليصوت عليه وفيه إجراءات كلها ضد الفئات العريضة من هذا الشعب؟

نحن لا نجهل القانون مثل بنكيران، ولكن فقط نريد أن نلزم بنكيران بما ألزم به نفسه. لأن الديمقراطية تفرض أن يكون التشريع للشعب من خلال مشرعين منتخبين وليس من خلال الساحات العامة، التي هي مصدر للتهييج واللعب على عواطف ومشاعر المواطن. التشريع يتم من خلال المؤسسات.

الشعب يصوت على القانون الأسمى، الذي يمثل العناوين الكبرى للتشريع، أي الدستور، والمشرعون المنتخبون هم من يختار القوانين التفصيلية، وما قاله بنكيران هو إفصاح عن توجه قديم لا يرى في الديمقراطية وتشريعاتها سوى حكم بغير ما أنزل الله.

قضاة وبرلمانيون وحقوقيون ومحامون يؤكدون أن المغرب قطع أشواطا كبيرة من الإصلاحات في مجال العدالة

سلبيات وايجابيات مشاريع قوانين استقلال السلطة القضائية على طاولة التشخيص بالرباط

أجمع المشاركون في أشغال ندوة «التداخل التشريعية لاستقلال السلطة القضائية»، التي نظمت يوم السبت الماضي، بالرباط، أن المغرب قطع أشواطا كبيرة من الإصلاحات في مجال العدالة بفضل حكمة وتبصر صاحب الجلالة الملك محمد السادس، وأن التراكمات الحقوقية عبر التاريخ تتطلع إلى تكريس سلطة قضائية مستقلة لها آلياتها القانونية واللوجيستيكية لتكون في مستوى التحديات المستقبلية وسلطة قادرة على تأدية دورها في حماية الحقوق والحريات.

كما ركزت المناقشات في الندوة المنظمة من طرف نادي قضاة المغرب، بشراكة مع المرصد الوطني لاستقلال السلطة القضائية ومؤسسة «هانس سايدل» الألمانية، والتي شارك فيها قضاة وبرلمانيون ومحامون وأساتذة جامعيون وحقوقيون، على ضرورة اعتماد التأويل الديمقراطي في تنزيل مقتضيات دستور 2011 عموما، وفي الشق المتعلق بالسلطة القضائية، على وجه الخصوص، مع تجاوز الرهانات المتعلقة بتحقيق التوازنات السياسية أو التوافقية والتركيز على رفع سقف المكتسبات الدستورية.

موفدة «المغربية» إلى الرباط:
عزيزة أيت موسى

جلسة «مقومات استقلال السلطة القضائية»

التركيز على اعتماد التأويل الديمقراطي لتنزيل الدستور بخصوص السلطة القضائية

خلال الجلسة الأولى لهذه الندوة، التي ترأسها الدكتور محمد العلمي المشيشي، أستاذ جامعي ووزير سابق للعدل، قدم الدكتور عبد القادر الكيحل، نائب برلماني، مداخلة حول «مقومات استقلال السلطة القضائية من خلال مشاريع المنظومة الجنائية»، تطرق خلالها للحساسيات التي يثيرها موضوع استقلال النيابة العامة عن وزارة العدل والحريات، مشيرا إلى المفارقة التي تطرحها علاقة الشرطة القضائية بالنيابة العامة، حيث يطرح مشكل ازدواجية خضوعها للإشراف من قبل جهتين، قضائية وأخرى تابعة للسلطة التنفيذية، وهي وزارة الداخلية.

من جهتها، انتقدت نزهة مسافر، نائبة رئيس نادي قضاة المغرب، مشروع المجلس الأعلى للسلطة القضائية المعروض على مجلس النواب من أجل النقاش، مشددة على أنه لم يرتق إلى ما تضمنه الدستور، حيث حولت هذه المسودة المجلس الأعلى للسلطة القضائية، إلى ما يشبه لجنة لتدبير الترقيات والانتقالات والتعيينات في المسؤوليات، فيما كان ومازال طموح القضاة يتجلى في إرساء سلطة قضائية مستقلة بكافة الإمكانيات والآليات، على غرار السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وتدخل نذير المومني، أستاذ جامعي وممثل عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بقراءة تطرق فيها إلى مضامين القانون التنظيمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية والقانون التنظيمي المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة، حيث وقف على بعض الثغرات التي تعتري مواد القانونين، مؤكدا أن المجلس أصدر مذكرتين أساسيتين ومذكرتين تكميليتين في هذا الموضوع، سجل من خلالها ارتياحه للتطور في صياغة هذه المسودات، حيث تمثلان إلى حد ما أهم تصورات المجلس بخصوص حقوق الإنسان.

وذكر المومني بمجموعة من مواد المشروعين، موضحا من خلالها أن المجلس سجل ثغرات وإيجابيات حددها في حالة التنافي وتمثيلية الجمعيات المهنية في المجلس الأعلى للسلطة القضائية والعملية الانتخابية مع ضرورة تدقيق هذه الآلية خاصة تمثيلية النساء بما يتناسب مع تمثيليتهن في الجسم القضائي، فضلا عن الحكامة والإدارة القضائية والتقييم الذاتي للقضاة وترقيتهم.

كما قدم النقيب محمد أقبيب، رئيس جمعية هيئات المحامين بالمغرب، من خلال مداخلة حول «ضمانات المحاكمة التأديبية للقضاة» من خلال مشروع قانون المجلس الأعلى للسلطة القضائية، حيث اعترف بأن المقتضيات التي جاء بها المشروع ما تزال بعيدة عن شروط المحاكمة العادلة.

جلسة «مشروع التنظيم القضائي للمملكة»

التراكمات الحقوقية تتطلع إلى تكريس سلطة قضائية مستقلة حقيقية لها آلياتها القانونية واللوجيستيكية

أكد الدكتور الخضراوي، نائب رئيس الوداية الحسنية للقضاة، في مداخلته، أن المغرب قطع أشواطا كبيرة من الإصلاحات المهمة بفضل حكمة وتبصر صاحب الجلالة الملك محمد السادس، وأن التراكمات الحقوقية عبر التاريخ تتطلع إلى تكريس سلطة قضائية مستقلة حقيقية لها من الآليات القانونية واللوجيستيكية لتكون في مستوى التحديات المستقبلية، سلطة بمفهوم مغاير عن باقي السلط دورها حماية الحقوق والحريات، واستعادة ثقة المتقاضين، وبعث رسائل الطمأنينة والأمن ورد للمظالم واستيفاء للحقوق.

وأعلن الخضراوي أن مشاريع النصوص المعروضة الآن، رغم بعض إيجابياتها التقنية الجزئية، فإنها لم تستطع الإجابة عن عدة إشكالات، وتركت عدة مناطق غامضة في العلاقة بين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية، وكرست هيمنة الأخيرة على القضاة والقضاء، متسائلا "أي استقلال نتحدث عنه اليوم لسلطة لا تملك حتى القدرة على اقتناء قلم الحبر الذي سنحرر به الحكم القضائي، سلطة لا سلطة لها على كتابة الضبط التي تعد المحرك الأساسي للعمل القضائي، ولا تملك أي استقلال مالي لتنفيذ برامجها أو إنتاج عدالة بالمواصفات الدستورية، مؤكدا أن السلطة التي لا تستطيع حتى تنفيذ قراراتها التي توكل لوزارة العدل للقيام بها، لا يمكن وصفها بأنها سلطة، كما وقف على عدة مفارقات ومواد تتضمن ثغرات وإخلالات تمس بحقوق القضاة وضمانات مسارهم المهني.

ودعا الخضراوي في ختام مداخلته كل المهنيين إلى ضرورة استمرار النضال وإسماع صوتهم لدى ممثلي الأمة، الذين يقفون أمام اختبار كبير لإخراج نص سيرهن مستقبل العدالة ببلادنا لسنوات طويلة، مشددا على أن كل النصوص والاتفاقيات الدولية والإقليمية تربط بين ضمان حقوق الأفراد والجماعات وبين وجود سلطة قضائية مستقلة بالفعل لا مجرد هيئة لا تملك حتى ضمان حقوقها، موضحا أن من يروج لفكرة تغول القضاء والتخويف من سلطة القضاء ينذرع بأفكار واهية للتستر على الفساد، وأنه لا خيار إلا بوضع المؤسسات في نطاقها الطبيعي في ظل دستور حقوقي يركز على خيار المسؤولية والمحاسبة كآلية ضرورية في دولة الحق والمؤسسات، مشيرا إلى أن وتيرة القضاة ستبقى بطيئة لكل محاولات الالتفاف على مكتسبات الوطن طيلة هذه السنوات.

وقال ياسين العمراني، عضو المجلس الإداري للمرصد الوطني لاستقلال السلطة القضائية، في مداخلته حول "قراءة في بعض مضامين مسودة مشروع قانون التنظيم القضائي" إن المرصد سجل مجموعة من الإيجابيات والسلبيات في مسودة قانون التنظيم القضائي، مثمنا في هذا الصدد عن ثلاث نقاط تتجلى في مؤشرات انتهاك استقلال السلطة القضائية والآليات والعيوب التشريعية الواردة في هذه المسودة.

وأوضح العمراني أن مسودة مشروع التنظيم القضائي للمملكة تبين أن هناك إشرافا كاملا لوزارة العدل على المحاكم على الصعيد المادي والإداري، وهو ما اعتبره مسا واضحا باستقلال السلطة القضائية، عكس ما تحدثت عنه توصيات ميثاق إصلاح العدالة، بضرورة استقلال كامل لتسيير المحاكم عن السلطة الإدارية والتنفيذية، والقطع مع سياسة ازدواجية المرافق، موضحا أن هذه التراجعات لابد من إعادة النظر فيها.

كما سجل المرصد، يضيف العمراني، مساس هذه المسودة ببعض الضمانات الخاصة بالقضاة من قبيل تقزيم دور الجمعيات العمومية، مطالبا بتوسيع مهامها ودورها، مشيرا إلى أن المرصد سجل، أيضا، نواقص تشريعية في هذه المسودة، تضمنت الحديث عن مجموعة من المؤسسات دون تنظيم، والمس بسمو القاعدة الدستورية في مجموعة من النصوص، واقحام نصوص قانونية لا علاقة لها بمسودة التنظيم القضائي، فضلا عن أن المسودة شكلت تراجعا كبيرا بتخليها عن القضاء المتخصص كآلية مهمة لاستقطاب المستثمر.

وخلال الجلسة التي أشرفت على تسييرها جميلة السيوري، رئيسة جمعية عدالة، تدخل الدكتور محمد حنين، أستاذ جامعي ونائب برلماني، ورئيس سابق للجنة التشريع بمجلس النواب، مؤكدا أن لجنة العدل والتشريع أنهت مناقشة المشروعين حول المجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة، قائلا "إننا اليوم أمام إحداث سلطة قضائية جديدة وتأسيسها بمنطوق الدستور، وأمام آليات لاستقرار هذه السلطة، المرتكزة لأول مرة على آليات جديدة لكنها تطرح تحفظات تتعلق بالتدبير المشترك للمحاكم دون تحديد آليات هذا التنسيق أو العمل المشترك أو آليات النزاع، وأيضا، التنسيق في الوسائل المالية والبشرية".

التوصيات

أكدت التوصيات التي رفعها المشاركون على ضرورة القطع مع السياسات السابقة التي تم اعتمادها في تدبير ملف إصلاح القضاء التي أثبتت فشلها، والقيام بإصلاح جريء يستجيب لتطلعات الشعب المغربي في عدالة قوية ومستقلة.

المغربية الصحراء

ندوة دولية بالرباط حول الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب

90/6/13

عزيزة الفرفاوي

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بشراكة مع الجمعية الدولية لمناهضة التعذيب، اليوم الثلاثاء، بالرباط ندوة دولية حول "الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب: التحديات والممارسات الفضلى".

وتهدف هذه الندوة الدولية، حسب المنظمين، إلى المساهمة في النقاش حول الوضع المستقبلي للآلية الوطنية للوقاية من التعذيب في المغرب وتنظيمها وطريقة عملها، بالإضافة إلى تقديم أهم مقتضيات البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وتجارب الآليات الوطنية المحدثة في بلدان أخرى.

كما ستتناول الندوة إحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب في السياق المغربي باعتبارها آلية وطنية ضمن النظام الوقائي، الذي تنص عليه مقتضيات البروتوكول الاختياري الذي يعبر المغرب من الدول المصادقة عليه. وستشكل الندوة كذلك فرصة للنقاش وتبادل الأفكار حول الإطار والوسائل الكفيلة بتمكين الآلية الوطنية للوقاية من التصدي للتعذيب وسوء المعاملة على نحو فعال وحول الممارسات الفضلى ومكتسبات الآليات الوطنية المحدثة في سياقات دول أخرى.

وستشهد الندوة مشاركة الفاعلين الرئيسيين المعنيين بإحداث الآلية بالمغرب (الحكومة، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، برلمانيون، فعاليات المجتمع المدني قضاة، ممثلو المؤسسات الوطنية، صحافيون...) وخبراء دوليين من اللجنة الفرعية للأمم المتحدة لمنع التعذيب واللجنة الأوروبية لمنع التعذيب، والجمعية الدولية لمناهضة التعذيب والمعهد الدانمركي لمناهضة التعذيب (كرامة)، والمراقب العام لأماكن الحرمان من الحرية بفرنسا وممثلي مؤسستين وطنيتين لحقوق الإنسان تلعبان دور الآلية الوطنية لحقوق الإنسان ببلدانهما (مالي وجزر المالديف). يذكر أن المغرب بدأ عملية التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب في فاتح نونبر 2012، وأودع وثائق التصديق بتاريخ 24 نونبر 2014، لتصبح المملكة الدولة الطرف السادسة والسبعون المصادقة على البروتوكول، الذي تنص مقتضيات المادة 17 منه على إحداث أو تعيين الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، في أجل أقصاه سنة بعد إيداع وثائق التصديق.

الجامعات الشعبية لحقوق الإنسان طيلة ماي بجهة بني ملال - خريبكة

بني ملال: **محمد ر.**

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال-خريبكة الدورة الأولى لـ«الجامعات الشعبية لحقوق الإنسان بالجهة»، تحت شعار «جميعا من أجل حماية حقوق الإنسان والنهوض بها»، بتنسيق مع نيابات وزارة الشباب والرياضة بأقاليم بني ملال، وازيلال، والفقيه بنصالح، وخريبكة وخنيفرة، طيلة ماي 2015، بدور الشباب التابعة لأقاليم الجهة.

وتهدف هذه المبادرة المفتوحة أمام جميع المواطنات والمواطنين، حسب بلاغ اللجنة الجهوية، الذي توصلت «المغربية» بنسخة منه، إلى الارتقاء بالوعي الحقوقي وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها، وكذا تعزيز تعبئة مختلف الفعاليات الحقوقية والجمعوية والثقافية والتربوية لهذا الغرض.

وستقدم هذه الجامعات على شكل دروس ومحاضرات تنتظم في شكل حصص أسبوعية، يؤطرها أعضاء وأطر من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أساتذة جامعيون، نساء ورجال القانون (قضاة، محامون)، أساتذة التعليم الثانوي وفعاليات حقوقية وجمعوية متخصصة.

وسيتم خلال هذه الجامعات الشعبية لحقوق الإنسان إلقاء 44 محاضرة حول «مبادئ وقيم حقوق الإنسان»، و«المرجعية الدولية لحقوق الإنسان»، و«الآليات الدولية والوطنية لحقوق الإنسان»، و«الحقوق الفئوية». وستجري أطوار هذه المحاضرات بـ 11 دارا للشباب بأقاليم الجهة، ومن المرتقب أن يستفيد من فعالياتها أزيد من 1200 مواطنة ومواطن.

وتأتي مبادرة تنظيم الجامعات الشعبية لحقوق الإنسان في إطار جهود اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال-خريبكة لتكريس ثقافة حقوق الإنسان ونشرها في كل الأوساط الشعبية بالجهة. كما تندرج في إطار تفعيل استراتيجية المجلس الوطني لحقوق الإنسان للنهوض بحقوق الأفراد والجماعات وتمكين عموم المواطنات والمواطنين من مقومات ومبادئ وقيم المواطنة وحقوق الإنسان.

تجدر الإشارة إلى أن نشاط الجامعات الشعبية لحقوق الإنسان تحتضنه دور الشباب بأقاليم أزيلال، بني ملال، الفقيه بنصالح، خريبكة وخنيفرة، أيام السبت 9، 16، 23، و30 ماي 2015، ابتداء من الساعة السادسة مساء.

الصباح
يومية مغربية شاملة

إلى حصلتي مراتك مع راجل... أش تدير؟

بنكيران والمدافعون عن مسودة القانون الجنائي يعتبرون قتل الزوجة الخائنة رد فعل طبيعيا ورجولة مطلوبة

تحول سؤال «إلى حصلتي مراتك مع راجل أش تدير؟» إلى موضة أو لازمة على لسان بعض الوزراء المنتمين إلى حزب العدالة والتنمية بالخصوص، يشهرونها في وجه كل من عارض مسودة القانون الجنائي التي يدافعون عنها بشراسة، ويتهمونه بـ«بارد النفس» وما عندوش الغيرة على أولادو»، وقد يزيدون على ذلك بالتذكير بالحديث «اقتلوا من لا غيرة له»، رغم أنه لا علاقة له بالواقعة التي نحن بصدد مناقشتها.

آخر المرددين لهذا السؤال، كان هو عبد الإله بنكيران، رئيس الحكومة، فالرجل لم يتردد، بعد أن حاصره محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بأجوبة منطقية وعقلانية عن ضرورة إلغاء عقوبة الإعدام ورفض تخفيف عقوبة من قتل شخصا ضبطه رفقة زوجته الذي توصي به المسودة، بتوجيه سؤال مباشر ودون مقدمات وحتى احترام لأعراف النقاش بالقول له «إلى لقيتي مراتك مع راجل أش تدير؟

كان من الممكن أن يجيب الصبار رئيس الحكومة بالمنطق نفسه ويظهر تلك الغيرة الزائدة التي يتحدث عنها البعض، ويطلب من بنكيران التزام حدوده وعدم الحديث عن زوجته بهذا الشكل غير اللائق، لكن الرجل فضل الحديث العقلاني مرة أخرى، وأجاب بأنه سيتصل بالشرطة ويبلغ عن الجريمة.

بنكيران تحدث بمنطق زعيم قبيلة وليس رئيس حكومة لها قوانين تضبطها ودولة حداثية تجتهد من أجل الرقي بذوق وسلوك مواطنيها، لأن هذا المنطق هو الذي يسمح بالقتل ويعتبر العنف رد فعل طبيعي، ولذا فبنكيران ومن معه لا يرون مانعا من أن يهشم الزوج راس زوجته او يحمل سكينا ويذبحها من الوريد، وهذا المنطق يتعارض مع فلسفة وروح القانون الجنائي التي يشكل الردع ومنع المواطنين من القيام بارتكاب فعل جرمي هدفها الأول والأخير.

كلام بنكيران والمدافعين عن مثل هذه الأفكار، فيه تشجيع للقتل في الحالات المماثلة، وإن كان بشكل غير مباشر، فهذا الكلام بشكل شحنة نفسية مسبقة لكل شخص سيضبط زوجته متلبسة بالخيانة، لأنه يعرف أن رئيس حكومته «يتفهم» رد فعله العنيف، وفي المقابل يعتبر أن أي رد فعل غير ذاك الذي أوصاه به بنكيران ومن معه سيعتبر عدم رجولة منه.

قد يعتبر بنكيران هذا الكلام غير معقول ويفتقد قائله إلى الرجولة، لكن وحتى نبسط الأمور للسيد رئيس الحكومة نعطيه مثالا للحالتين معا:

الحالة الأولى ضبط فيها زوج زوجته متلبسة بالخيانة، حمل سكينا وقتلها على الفور بل وزاد من إظهار رجولته وقتل الرجل كذلك، لتكون النتيجة زعزعة الاستقرار النفسي للأبناء والزج بمعيل الأسرة في السجن، والنتيجة دمار وخراب لأسرة بأكملها.

الحالة الثانية ضبط فيها الرجل أنفاسه ومسك سماعة الهاتف واتصل بالشرطة وتم القبض على الزوجة الخائنة والشخص الذي كان برفقتها، بل الأكثر من هذا قد لا يتصل بالشرطة حفاظا على أبنائه وخوفا من تداعيات اعتقال أمهم على نفسيتهم، ليبرم معها اتفاقا لإنهاء العلاقة الزوجية بأقل الأضرار.

في الحالة الأولى تتشتت الأسرة بأكملها، وفي الحالة الثانية يتكبد الرجل كل الأضرار حفاظا عما تبقى من أسرته، وهنا نوجه سؤالا لبنكيران، شكون راجل دابا واش لي التجا إلى الحل السهل وحمل سكينا وغرسه في زوجته أمام أبنائها الصغار، أم ذاك الذي تحمل كل هذه الخيانة وتأثيرها العميق في نفسه، وكابد وصابر حفاظا على أبنائه؟

آفتنا يا رئيس الحكومة.

الصديق بوكزول

تتويج فيلم «حلم» بالجائزة الكبرى للدورة الثانية لمهرجان الفيلم الحقوقي والتربوي ببني ملال

تم أول أمس الأحد بمقر الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بمدينة بني ملال، تتويج فيلم "حلم" لمخرجه محمد ذهبي بالجائزة الكبرى للدورة الثانية لمهرجان الفيلم الحقوقي والتربوي الذي نظم على مدى يومين بمبادرة من اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال-خريبكة.

ويتناول فيلم "حلم" لثانوية المختار السوسي بالفقيه بن صالح، الذي تبلغ مدته 10 دقائق و52 ثانية، قصة فتاة قروية ومعاناتها مع محيطها من أجل مواصلة تعليمها في المستوى السادس ابتدائي وتحقيق حلمها المتمثل في اجتياز الامتحان الاشهادي والالتحاق بالتعليم الثانوي الإعدادي. وعادت جائزة أحسن إخراج مناصفة لفيلمي "الوردة المكسورة" للثانوية المحمدية الإعدادية بني ملال لمخرجه عبد الصمد أيت بوقباين، وفيلم " متاهات افتراضية" لثانوية محمد الخامس التقنية بني ملال لمخرجه مصطفى الصلعي.

أما جائزة لجنة التحكيم، التي ترأسها المخرج عادل أقليعي، فكانت من نصيب " أنا خارج" لثانوية موحا أوحمو ببني ملال لمخرجه محمد أخرفي، فيما منحت جائزة أحسن دور نسائي لبطلة فيلم "الوردة المكسورة" ابتسام علوي، مع تقديم تنويه لكل من هند الذهبي عن دورها في فيلم "حلم" و"مونية متوكل عن دورها في فيلم " الوردة المكسورة".

من جهة أخرى، منحت جائزة أحسن دور رجالي لشرف الدين مجاهد لفيلم "على حد البصر" لثانوية حطان خريبكة، وتقديم تنويه لبطل فيلم " أنا خارج" زين العابدين حنفي. وقد شارك في مسابقة الدورة الثانية لمهرجان الفيلم الحقوقي والتربوي 19 فيلما حقوقيا وتربويا من إنتاج أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان التابعة للمؤسسات التعليمية بنيابات أقاليم أزيلال وبني ملال والفقيه بن صالح وخريبكة وخنيفرة.

وتهدف هذه التظاهرة، التي يأتي تنظيمها في سياق تفعيل اتفاقية الشراكة الموقعة بين اللجنة الجهوية والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة تادلة- أزيلال والنيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية بإقليم خريبكة ومؤسسة مهرجان السينما الإفريقية بخريبكة، إلى تشجيع الأعمال الإبداعية السينمائية التي تتناول قضايا حقوق الإنسان، خاصة أنه يمكن للسينما أن تكون رافعة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان وتسهيل تملكها.

يذكر أن تنظيم هذا المهرجان، الذي شاركت الأندية التربوية في دورته الأولى (يونيو 2014) ب 14 فيلما حقوقيا وتربويا، يروم تشجيع طلبة أندية المواطنة وحقوق الإنسان على امتلاك ثقافة حقوق الإنسان ومناقشة قضاياها والمساهمة بشكل فعال في نشرها وتعزيزها بالمجتمع، بشكل عام، وبالوسط التربوي بشكل خاص.

ويندرج تنظيم المهرجان في إطار إعمال اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال-خريبكة للأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، وجهودها لترسيخ قيم المواطنة وحقوق الإنسان، لاسيما بالوسط المدرسي وفي صفوف الشباب بشكل عام.

وقد تميز الحفل الافتتاحي لفعاليات هذا المهرجان بعرض شريط "ملاك" لمخرجه عبد السلام الكلاعي، الذي يصور واقع الأمهات العازبات في المجتمع المغربي، والذي حاز ثلاث جوائز في الدورة الرابعة عشر للمهرجان الوطني للفيلم بطنجة سنة 2013.

جورنالات بلادي2. مشجعان رجاويان أمام جنايات الجزائر ووزارة العدل والمجلس الوطني لحقوق الإنسان يدخلان على خط الشاب المتهم بعبادة الشيطان و"تهريب المخدرات" يجمد نشاط 5 أمنيين بفرقة مكافحة تهريب المخدرات

on: 2015/05/11 7:47:38 مساء In: الرئيسية, جورنالات بلادي لا يوجد تعليقات

كود:

وقفت "كود" خلال جولتها الصحفية في الجرائد الوطنية الصادرة، يوم الثلاثاء (12 ماي 2015)، على مجموعة من العناوين البارزة.

مشجعان رجاويان أمام جنايات الجزائر

ونبدأ مع "الصباح" التي كشفت أن قضية الرجاويين المعتقلين في سجن الحراش بالجزائر العاصمة دخلت منعرجا خطيرا، بعد أن أعادت النيابة العامة، تكييف التهم التي وجهت لهما مباشرة مع إيقافهما من داخل طائرة الخطوط الجوية الجزائرية التي أقلت المشجعين من البيضاء إلى العاصمة الجزائر، من أجل متابعة مباراة الرجاء الرياضي ووفاق اسطيف.

واستنادا إلى عبد الإله أوداس، القنصل العام للمملكة بوهران، فإن التهم الجديدة التي تبع بها المشجعان تضمنت تهديد الأمن العام، تعريض حياة الركاب والطائرة إلى خطر، دون الحديث عن السكر العلني، كما ورد في المحضر الأول، ما يدل على أن السلطات الجزائرية، أعطت منحا سياسيا لملف عاد.

وجاءت باقي العناوين كالتالي: "سرقة سيارة فارهة في ملكية عمة الملك"، "سقوط أول مقاتلة مغربية باليمن"، و"اعتقال دركي سب رئيسه برسائل مجهلة"، و"بيجيدي يسعى لتسميم العلاقة بين العدوي القصر"، و"إلى حصلتي مراتك مع راجل.. أش تدير؟"، "ساجد.. بنكيران تنقصه اللباقة"، "ملف عدالة: المخدرات والسجن.. لعبة القط الفأر".

وزارة العدل والمجلس الوطني لحقوق الإنسان يدخلان على خط الشاب المتهم بعبادة الشيطان

من جهتها، أفادت "أخبار اليوم" أن قضية الشاب أمين خيري، الذي رفض القضاء زواجه بمواطنة ألمانية بدعوى أنه من عبدة الشيطان، تعرف تطورات جديدة.

ففي الوقت الذي اختار وزير العدل والحريات العامة، مصطفى الرميد، أن ينأى بنفسه عن هذه القضية، حيث نفى في تصريح للجريدة، تدخله في الملف، موضحا أنه من صلاحيات القضاء ولا دخل له فيه، علمت الصحيفة أن الشاب أمين خيري توصل صباح أمس، باتصال من أحد موظفي وزارة العدل، وتحديدا موظف من قسم الشكايات، حيث طلب منه الحضور إلى مقر الوزارة في الرباط خلال الأسبوع الجاري، بهدف تقديم شكاية بخصوص قضيته.

من جهته، دخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان على خط هذه القضية، من خلال اتصال اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، في أكادير بمحامي أمين خيري.

وجاء في هذه العناوين "المغرب يتلقى أولى الضربات في عاصفة الحزم"، "نداء من أجل حماية اللغة العربية على مكتب عزيمان"، "الحكومة تخسر 16 مليارا بسبب شركة إيطالية ذات سوابق"، "أوزين: بنكيران دفع ثمن الدفاع عني"، "الصبار يحذر بنكيران من النموذج المصري في إعدام السياسيين"، "أسهم أسواق السلام تباع اليوم في المزاد العلني".

"تهريب المخدرات" يجمد نشاط 5 أمنيين بفرقة مكافحة تهريب المخدرات

وكتبت "الأحداث المغربية" أن منيين توصلوا، نهاية الأسبوع المنصرم، بقرار يقضي بإلحاقهم بمقر ولاية أمن طنجة، وإنهاء مهامهم بشرطة الحدود لميناء طنجة المدينة، مباشرة بعد انطلاق البحث الجاري حول عمليات تهريب شحنات كبيرة من المخدرات تمت خلال الفترة الأخيرة، ولم تتمكن مصالح المراقبة بهذا الميناء من إحباطها.

وأكدت أن هذا الإجراء، الذي شمل خمسة عناصر ينتمون لفرقة مراقبة تهريب المخدرات بميناء طنجة المدينة، يعتبر "احتياطيا"، بعدما ارتأت المديرية العامة للأمن الوطني وضع المعنيين بالأمر رهن إشارة المصلحة الإدارية لولاية أمن طنجة، إلى حين اتخاذ التدابير اللازمة في حقهم، في حال ثبوت تورطهم أو تقصيرهم في أداء مهامهم، وهو ما ستكشف عنه الأبحاث الجارية.

وتضمنت الصفحة الأولى عناوين أخرى "مصرع الطيار المغربي الشهيد ليوتنان بحتي في اليمن"، و"لشكر: إذا كان ابن كيران يعتقد أنه صاحب شعبية فليقدم استقالته"، "انطلاق إنتاج الغاز بحوض الغرب في يونيو"، "تطورات جديدة في قضية تهجير طفل داخل حقيبة سفر"، و"استنفار بعد مسيرة غاضبة لمئات المحتجين من سيدي بوزكري".

http://www.goud.ma/%D8%AC%D9%88%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%AF%D9%8A2-%D9%85%D8%B4%D8%AC%D8%B9%D8%A7%D9%86-%D8%B1%D8%AC%D8%A7%D9%88%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85-%D8%AC%D9%86-143325/

الناظور : مداخلات رسمية و مطالب حقوقية حول موضوع السجناء الأجانب بالجهة

هبة بريس : الهادي بيباح
أضيف في : 11ماي 2015 12:24

نظمت **اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة–الناظور** يوم السبت تاسع ماي 2015 بمقر اكاديمية الناظور مائدة مستديرة حول موضوع " سؤال الهجرة و السجون بالجهة بمشاركة مجموعة من ممثلي الإدارات العمومية و الهيئات المدنية و اللجان الجهوية لحقوق الإنسان.
هذا اللقاء الذي ترأسه رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة–فكيك استهل بتوطئة لرئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة–الناظور السيدة سعاد الإدريسي التي اعتبرت أن هذا اللقاء جاء من أجل إشراك مختلف الفاعلين المعنيين بقطاع السجون لفتح نقاش جاد حول موضوع السجناء الأجانب بالمنطقة و إمكانية تحسين وضعيتهم الهشة و ذلك بعدما اصدر **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** تقريرا حول أزمة السجون سنة 2012 ذكر فيه بان هناك فئات هشة بهذه السجون تستلزم عناية خاصة، مضيفة أن السجون بكل من فاس و طنجة و وجدة و الناظور و الحسيمة تأوي فئة مهمة من السجناء الأجانب، متمنيتا بأن يتوج هذا اللقاء بتوصيات تكون بمثابة عقد يجمع بين جميع الشركاء و المتدخلين في قطاع السجون بالمغرب بصفة عامة و بالجهة بصفة خاصة.

رئيس المحكمة الإبتدائية بالناظور: دراسة وضعية السجناء الأجانب أمر غاية في الأهمية
إعتبر رئيس المحكمة الابتدائية بالناظور من خلال مداخلته حول موضوع " سؤال الهجرة و السجون بالجهة" أن دراسة وضعية السجناء الاجانب بالسجون المغربية عامة و بالسجون بالجهة أمر غاية في الأهمية نظرا للعدد الهائل من الأجانب الذين يتقاطرون على المنطقة باعتبارها قريبة من مدينة مليلية المحتلة و نظرا لمجموعة من الاسباب التي تشجعهم للدخول للمغرب و بخاصة بعد انطلاق عملية تسوية الوضعية للكثير منهم إذ تحول المغرب من منطقة عبور إلى مستقر دائم.
وقد عدد رئيس المحكمة مجموعة من الجرائم التي اقترفها الأجانب المقيمين بصفة قانونية و غير قانونية بالمغرب خلال سنتي 2013 و 2014 و التي كانت سببا لدخول الكثير منهم للسجن، و اختلفت بين جنح الدخول السري للمغرب و الإقامة فيه دون حيازة بطائق الإقامة، المشاركة في تزوير وثائق إدارية رسمية و استعمالها، انتحال هوية الغير، النصب و الاحتيال، تزييف و تزوير العملة، ترويج المخدرات، إضافة إلى الجرائم ضد الأشخاص و ضد الأموال. وهذه الجرائم المقترفة من قبل المهاجرين فوق التراب المغربي وصلت ما مجموعه 4737 سنة 2013 و 3366 سنة 2014.
و أضاف السيد رئيس المحكمة أن محاكمات الأجانب بالمغرب تكون في غالب الأحيان في حالة سراح رغم أن هذا الإجراء يؤثر سلبا في الكثير من الحالات على السير العادي للمحاكمة باعتبار أن غالبية المتهمين الاجانب مجهولي الهوية و لا يتوفرون على مقر سكن رسمي أو معروف، و هم يخضعون لقواعد المحاكمة العادية باستثناء تمتعهم بحق توفير الترجمان.

ممثل هيئة المحامين بالناظور : لازالت هناك بعض الخروقات التي تؤثر سلبا على وضعية السجناء الأجانب :
إعتبر ممثل هيئة المحامين بالناظور خلال مداخلته أنه بالرغم من وجود ترسانة قانونية مهمة بالمغرب تضمن مجموعة من الحقوق للأجانب المسجونين بالمغرب كحق السلامة الشخصية، حق عدم التعرض للمعاملة القاسية، حق اللجوء للقضاء، إلا أنه لا زالت هناك بعض الخروقات لهذه القوانين المنظمة و التي تؤثر سلبا على وضعية المسجونين الأجانب بالمعاقل المغربية، مضيفا أن "الترسانة القانونية موجودة و لكن الإشكالية في عدم وجود لجان للمراقبة لتتبع ما يقع على أرض الواقع".

المحامي محمد بوطيبي : عرض حول تاريخ السجون بالمغرب

بعدما اعتبر الأستاذ محمد الطيبي السجن مؤسسة إصلاحية و ليس انتقامية، قدم عرضا حول تاريخ السجون بالمغرب من خلال ثلاث مراحل : مرحلة ما قبل الحماية، مرحلة الحماية و مرحلة الاستقلال.

و قد اعتبر أن السجون كانت تخضع للشريعة الإسلامية قبل عهد الحماية، و لم يكن يؤمر بالسجن إلا في جرائم التعازير مما كان معه عدد السجناء ضئيل جدا حيث وصل عددهم إلى 110 سجين سنة 1910. أما خلال مرحلة الحماية فازداد عدد المسجونين و كانت هناك أماكن بالسجون المغربية خاصة بالأوربيين و أخرى للأهالي مع استثناء المحبوسين السياسيين الأوربيين من ارتداء لباس السجناء العاديين.

و بعد رحيل المستعمر تم إحداث ترسانة قانونية خاصة بالسجن و السجناء، و أهم القوانين المنظمة في هذا المجال : قانون المسطرة الجنائية الصادر سنة 1959 و قانون السجون المعمول به حاليا و الصادر سنة 1998.

ممثل الضابطة القضائية و الأمن الإقليمي بالناظور: الناظور وجهة مفضلة لتقاطر المهاجرين

إعتبر ممثل الأمن الإقليمي بالناظور في مداخلته أن المنطقة و الناظور على وجه الخصوص أصبح وجهة مفضلة لتقاطر أعداد هائلة من المهاجرين من مجموعة من الاقطار العربية و الإفريقية و الأسيوية، وهم يقومون بتنظيم عيشهم داخل مخيمات ببعض الغابات و بخاصة بغابة كوروكو المطلة على مليلية المحتلة. و أورد المتدخل بعض المخالفات و الجرائم المرتكبة من قبل مجموعة من المهاجرين غير الشرعيين مستعينا ببعض الصور التوضيحية، و من ضمن هذه الجرائم : قطع أشجار الغابات بشكل كثيف لاستغلالها كأدوات لوجيستيكية تساعدهم لاقتحام الحدود الوهمية، إفتعال حرائق بالغابات لتشتيت أنظار السلطات، الاستغلال الجنسي لرفيقاتهم من النساء الغير قادرات على تقديم الخدمات التي يكلفونهم بها....

و أورد المتدخل أنه تم تسوية وضعية 127 مهاجر بالناظور منذ انطلاق هذه الحملة السنة المنصرمة، كما أنه تم تسهيل ترحيل 17 شخصا نحو بلدانهم الأصلية نزولا عند رغبتهم، و أنه لم يتم تقديم إلا 76 شخصا أمام العدالة سنة 2014. مضيفا انه إلى جانب المساعدات التي تقدم لهؤلاء المهاجرين، تتم حمايتهم من محاولات الإعتداء من قبل بعض الساكنة و كذا من بعض زملائهم.

و طالب ممثل الأمن بضرورة تكاثف الجهود من أجل تجنيب المنطقة تراجيديا سواحل إيطاليا التي وقعت مؤخرا.

المدير الجهوي لإدارة السجون بفاس-مكناس : ليس هناك تمييز بين السجناء كيفما كانت جنسيتهم

أورد المدير الجهوي لإدارة السجون بفاس-مكناس خلال مداخلته أن المغرب يأخذ في الاعتبار الأسباب الكامنة وراء تقاطر المهاجرين على ترابه، و أن الإدارات بمختلف السجون المغربية لا تقيم أي تمييز بين المهاجرين سواء كانوا أوربيون أو عربا أو أفارقة، و أن تعامل المغرب مع هذه الفئة كان دائما وفق القوانين الجاري بها العمل خصوصا بعدما تحول من منطقة عبور إلى بلد إقامة، حيث بلغ عدد المهاجرين الأوربيين المقيمين بالمغرب 80000 ألفا و ذلك بسبب الليونة في التعامل معهم و بتوفر ظروف الاستقرار المناسبة.

و أوضح المتدخل أن إدارة السجون المغربية قامت بمجموعة من الإجراءات من أجل تحسين ظروف السجناء منها : توظيف-منذ سنة 2010-مجموعة من الأطر ذات التكوين العالي في مختلف المجالات و منها حقوق الإنسان و متمكنة من إتقان لغات حية عديدة تمكنهم من التواصل مع السجناء الأجانب بكل أريحية، كما أن هذه الإدارة ألزمت كل إدارات السجون المحلية بتوفير صناديق خاصة بشكايات المحبوسين و لا يتم فتحها إلا بتنسيق مع الإدارة المركزية مما يضمن حق هؤلاء في التعبير عن كل ما يرتكب في حقهم من مخالفات. إضافة إلى إحداث سجون بمواصفات دولية و تفويت الإطعام في بعض المؤسسات السجنية لشركات مختصة في هذا الميدان.

المدير الجهوي لإدارة السجون بوجدة : المحافظة على حقوق المهاجرين و إدماجهم في الأنشطة المختلفة

في تدخله بخصوص موضوع الهجرة، اعتبر مدير إدارة السجون بوجدة أن إدارته تتعامل مع السجناء الأجانب وفق المعايير الدولية لضمان كافة حقوقهم باعتبار أنه لا يمكن التعامل معهم على أنهم من الدرجة الثانية، و تتم محاولة إدماجهم في مختلف الأنشطة الموازية التي تشهدها المؤسسات السجنية بالجهة. موردا أن سجون المملكة ضمت خلال الفترة الفاصلة بين 2010-2015 ما مجموعه 609 سجين أجنبي 95 في المائة منهم بسجون وجدة-الناظور.

مندوب الصحة بالناظور : المستشفيات العمومية تضل مفتوحة في وجه كل المرضى دون اعتبار لجنسياتهم

إعتبر مندوب الصحة بالناظور أن المستشفيات العمومية تقدم خدماتها لكل قاصديها من مغاربة و مهاجرين دون اعتبار لجنسياتهم أو لجنسهم أو للونهم، و أن المستشفى الحسني استقبل خلال سنة 2014 أزيد من 1050 مهاجر مصاب او مريض منهم 953 رجال و 97 نساء و 79 دون سن الثامنة عشرة. و أن هذه الأرقام تبين حجم التكلفة التي تتحملها ميزانية هذا المستشفى.

و أورد أن هناك مجموعة من التخوفات و التحديات التي تواجههم بهذا الخصوص و بخاصة التخوف من انتقال بعض الأمراض المعدية مثل الملاريا و السيدا، و هذا ما يفرض توخي الحذر و أخذ الاحتياطات اللازمة مما قد يتعارض مع الحق في المعالجة لكل مريض كيفما كانت جنسيته. و من اجل ذلك يتم التفكير في سن سياسة شاملة و مندمجة للمنظومة الصحية بالمنطقة.

وقد تفاعل مع هذه المداخلات مجموعة من الفعاليات الحاضرة بتساؤلات و إضافات، حيث تساءل احد المتدخلين عن المساعدات الاوربية للمغرب بخصوص المهاجرين، و طالب البعض الآخر بضرورة سن قوانين رادعة للمتاجرين في هموم المهاجرين و تسهيل شروط تسوية وضعية هؤلاء، كذا توفير ظروف ملائمة لذوي الحاجات الخاصة من السجناء المهاجرين.

وقد أدلى ممثلوا اللجن الجهوية لحقوق الإنسان بكل من طنجة-تطوان و فاس-مكناس و وجدة-فكيك و كذا جمعية تسغناس للثقافة و التنمية بالناظور بعروض حول موضوع السجناء الأجانب بالمغرب و بالجهة، كما قدم ممثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان المكلف بالسجون الأستاذ عبد الحق الدوق مداخلة بخصوص هذا الموضوع.

وفي حصيلة قدمتها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة-الناظور حول عدد السجناء الاجانب بسجون الناظور و زايو و الحسيمة ما بين سنتي 2004 و 2014 قدرت ب 1075 سجين بالناظور، 147 بالحسيمة و 04 بزايو، وهم من جنسيات مختلفة تجاوزت الاربعين، ومن القارات الأربع : باوربا، إفريقيا ، آسيا و أمريكا اللاتينية، و من أجل تهم عديدة و متنوعة همت كل المجالات الحياتية.

http://www.hibapress.com/details-43771.html

في سياق الحدث

1-766

المنطق الذي كان يتحدث به عبد الإله بنكيران، رئيس الحكومة، عن مسودة مشروع القانون الجنائي، مثير للخجل حقيقة، فكيف لرئيس حكومة دولة أن يتحدث بكلام تحريضي على القتل متجاوز للقانون ومهاجم للآخر المخالف بطريقة مغرقة في الشخصية. خلال ندوة حول موضوع القانون الجنائي سأل بنكيران الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، قائلا: «إلى لقيتي مراتك مع شي واحد آش غادي دير ؟»، ليرد الصبار بالقول: «غادي نعيط على الشرطة ولن أقتلها»، ليعقب بنكيران، بدون استحياء: «مماتتش فينا النفس لهذه الدرجة»، وهو تنكيل مباشر للصبار واتهام له في أكثر ما يثير المغاربة وهو العرض.

لقد كان طرح بنكيران انفعاليا تماما في ندوة مفترض أن تناقش القانون الذي يفترض الحديث حوله ضبطا للنفس، وقد أخذت الحماة ببنكيران إلى إعطاء ترخيص لكل منا يضبط زوجته في وضع مخل أن يقتلها، بداعي «النفس»، رغم أن الشرع يفترض إقامة الشهود على الواقعة لإحقاق الحق، بينما يوضح القانون أن هناك مسالك لفرض العقوبة وكل من يدعو إلى تطبيق «شرع يديه» فهو يدعو إلى مجتمع الفوضى. بغض النظر عن الهزالة الفكرية والضحالة المعرفية التي ظهرت في حديث رئيس الحكومة عن قانون بالغ الحساسية، فإنه أكد انطلاقه من موقف انفعالي قد يجره إلى اتخاذ قرارات لا تسر المغاربة من موقع مسؤوليته.

اليازمي:هذا ما سنقوم به لتسوية قضية الشاب الذي رفضت المحكمة تزويجه بدعوى عبادته للشيطان الشيخ اليوسي كتب يوم الثلاثاء 12 مايو 2015 م على الساعة 10:29

معلومات عن الصورة : ادريس اليازمي

لازالت قضية أمين خيري، الشاب المغربي الذي رفضت محكمة أكادير تزويجه من ألمانية، بتهمة انتمائه لـ »عبدة الشيطان »، تثير الجدل، حيث دخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان على خط في هذه القضية.

وأكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ادريس اليزمي في تصريح مقتضب لـ »فبراير.كوم »، أن المجلس يتابع هذه القضية، من خلال اتصاله بالمحامي الذي كلفه خيري بالترافع عنه في قضية رفض المحكمة لهذا الزواج، مشددا على ان دور المجلس ينحصر في متابعة مثل هذه القضايا، إلى أن يقول فيها القضاء كلمته الأخيرة.

وأضاف اليزمي أن « المجلس ليس جمعية يصدر البيانات المنددة »، وإنما يمارس دوره الذي يضطلع به، كما أنه « لا يمكن أن يتدخل في سلطة مستقلة كسلطة القضاء ».

http://www.febrayer.com/194245.html

تتويج فيلم "حلم" بالجائزة الكبرى للدورة الثانية لمهرجان الفيلم الحقوقي والتربوي ببني ملال

الأحداث المغربية نشر في الأحداث المغربية يوم 11 - 05 - 2015

تم أمس الأحد بمقر الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بمدينة بني ملال، تتويج فيلم "حلم" لمخرجه محمد ذهبي بالجائزة الكبرى للدورة الثانية لمهرجان الفيلم الحقوقي والتربوي الذي نظم على مدى يومين بمبادرة من اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال–خريبكة.

ويتناول فيلم "حلم" لثانوية المختار السوسي بالفقيه بن صالح، الذي تبلغ مدته 10 دقائق و52 ثانية، قصة فتاة قروية ومعاناتها مع محيطها من أجل مواصلة تعليمها في المستوى السادس ابتدائي وتحقيق حلمها المتمثل في اجتياز الامتحان الاشهادي والالتحاق بالتعليم الثانوي الإعدادي.

وعادت جائزة أحسن إخراج مناصفة لفيلمي "الوردة المكسورة" للثانوية المحمدية الإعدادية بني ملال لمخرجه عبد الصمد أيت بوقباين، وفيلم " متاهات افتراضية" لثانوية محمد الخامس التقنية بني ملال لمخرجه مصطفى الصلعي.

أما جائزة لجنة التحكيم، التي ترأسها المخرج عادل أقليعي، فكانت من نصيب "أنا خارج" لثانوية موحا أوحمو ببني ملال لمخرجه محمد أخرفي، فيما منحت جائزة أحسن دور نسائي لبطلة فيلم "الوردة المكسورة" ابتسام علوي، مع تقديم تنويه لكل من هند الذهبي عن دورها في فيلم "حلم" و"مونية متوكل عن دورها في فيلم " الوردة المكسورة".

من جهة أخرى، منحت جائزة أحسن دور رجالي لشرف الدين مجاهد لفيلم "على حد البصر" لثانوية حطان خريبكة، وتقديم تنويه لبطل فيلم " أنا خارج" زين العابدين حنفي.

وقد شارك في مسابقة الدورة الثانية لمهرجان الفيلم الحقوقي والتربوي 19 فيلما حقوقيا وتربويا من إنتاج أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان التابعة للمؤسسات التعليمية بنيابات أقاليم أزيلال وبني ملال والفقيه بن صالح وخريبكة وخنيفرة.

وتهدف هذه التظاهرة، التي يأتي تنظيمها في سياق تفعيل اتفاقية الشراكة الموقعة بين اللجنة الجهوية والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة تادلة– أزيلال والنيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية بإقليم خريبكة ومؤسسة مهرجان السينما الإفريقية بخريبكة، إلى تشجيع الأعمال الإبداعية السينمائية التي تتناول قضايا حقوق الإنسان، خاصة أنه يمكن للسينما أن تكون رافعة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان وتسهيل تملكها.

يذكر أن تنظيم هذا المهرجان، الذي شاركت الأندية التربوية في دورته الأولى (يونيو 2014) ب 14 فيلما حقوقيا وتربويا، يروم تشجيع طلبة أندية المواطنة وحقوق الإنسان على امتلاك ثقافة حقوق الإنسان ومناقشة قضاياها والمساهمة بشكل فعال في نشرها وتعزيزها بالمجتمع، بشكل عام، وبالوسط التربوي بشكل خاص.

ويندرج تنظيم المهرجان في إطار إعمال اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال–خريبكة للأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، وجهودها لترسيخ قيم المواطنة وحقوق الإنسان، لاسيما بالوسط المدرسي وفي صفوف الشباب بشكل عام.

وقد تميز الحفل الافتتاحي لفعاليات هذا المهرجان بعرض شريط "ملاك" لمخرجه عبد السلام الكلاعي، الذي يصور واقع الأمهات العازبات في المجتمع المغربي، والذي حاز ثلاث جوائز في الدورة الرابعة عشر للمهرجان الوطني للفيلم بطنجة سنة 2013.

http://www.ahdath.info/?p=73202

http://www.maghress.com/ahdathpress/273202

مجلس اليزمي يتعامل مع الصحافيين "كالمخبرين"

إستغرب عدد من الصحافيين الذين حجوا لتغطية الندوة الدولية حول "الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب، التحديات والممارسات الفضلى" ، المنظمة من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بشراكة مع الجمعية الدولية لمناهضة التعذيب ((APTندوة دولية حول يوم الثلاثاء 12 ماي 2015، بفندق صومعة حسان بالرباط، من تعامل غريب من مجلس اليزمي معهم.

فالمجلس قسم الحاضرين لصنفين الصحافيون و باقي المشاركين، فعمد لمنح الصحافيين ملفا يضم بلاغا صحفيا و قلما، بينما منح غير الصحافيين ملف يضم كل الوثائق و المطبوعات. المكلف بالصحافة حينما شئل من قبل صحافي متخصص في الموضع أجابه بكون التعليمات هي التي تطبق.

مجلس اليزمي يعتبر الصحافيين مجرد مخبرين و زودهم بملف "إخبار السلطة المحلية" و هو ما يظهر العقلية التي تسير المجلس الوطني لحقوق الانسان ، الذي لا يهمه الاعلام و لا الرأي العام و لا حتى صانع القرار السايسي في المغرب الذي يتابع دائما الملفات مما ينشر في الاعلام و ما يثار حولها من نقاس عمومي.

و للقيام بأحسن وجه بالمهمة الجديدة التي اناط بها مجلس اليزمي رجال الاعلام و لعدم منحنا ما نكتب عليه، نسجل هروب كل الشخصيات الكبرى و منهم اليزمي لمقهى الفندق لاحتساء القهوة و الشاي و التدخين، تاركين الندوة و رتابتها للمشاركين. اما السيد اليزمي و ازريع و روانو أوجار ، فالارائك المريحة لفندق حسان و الدردشة هي أهم شيء في هذا اليوم المتعب من ملف خطير كالالية الوطنية للوقاية من التعذيب.

و قال بيان المجلس في الورقة اليتيمة التي قدمت في ملف للصحافيين أن هذه الندوة الدولية إلى المساهمة في النقاش حول الوضع المستقبلي للآلية الوطنية للوقاية من التعذيب في المغرب وتنظيمها وطريقة عملها، بالإضافة إلى تقديم أهم مقتضيات البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وتجارب الآليات الوطنية المحدثة في بلدان أخرى.

جدير بالذكر أن المغرب بدأ عملية التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب في فاتح نونبر 2012 وأودع وثائق التصديق بتاريخ 24 نونبر 2014، لتصبح المملكة الدولة الطرف السادسة والسبعون المصادقة على البروتوكول، الذي تنص مقتضيات المادة 17 منه على إحداث أو تعيين الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب في أجل أقصاه سنة بعد إيداع وثائق التصديق.

و ما يهم اليزمي و من معه في هذه اللحظة هو زرع عدد من الاتباع و المتزلفين في اللجنة الموعودة و الاقصاء الممنهج لكي ليس مع نفس التوجه .

http://zoompresse.com/news6942.html

الفيلم "حلم" يتوج بالجائزة الكبرى في الدورة الثانية لمهرجان الفيلم الحقوقي والتربوي ببني ملال

بوابة تادلة أزيلال: سعيد صديق

توج الفيلم "حلم" لمخرجه محمد ذهبي من ثانوية المختار السوسي بالفقيه بن صالح، بالجائزة الكبرى للدورة الثانية لمهرجان الفيلم الحقوقي والتربوي الذي نظم الأحد 10/05/2015، بمقر الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، بمبادرة من اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال–خريبكة.

وقد شارك في مسابقة الدورة الثانية لمهرجان الفيلم الحقوقي والتربوي 19

فيلما حقوقيا وتربويا من إنتاج أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان

التابعة للمؤسسات التعليمية بنيابات كل من إقليم بني ملال وإقليم أزيلال وإقليم الفقيه بن صالح وكذلك إقليمي كل من خريبكة وخنيفرة.

فيلم "حلم" الذي تبلغ مدته 10 دقائق و52 ثانية، الفائز بالجائزة الكبرى تناول قصة فتاة قروية ومعاناتها مع محيطها من أجل مواصلة تعليمها في المستوى السادس ابتدائي وتحقيق حلمها المتمثل في اجتياز الامتحان الاشهادي والالتحاق بالتعليم الثانوي الإعدادي.

فيما عادت جائزة أحسن إخراج مناصفة لفيلمي "الوردة المكسورة" للثانوية

المحمدية الإعدادية بني ملال لمخرجه عبد الصمد أيت بوقباين، وفيلم "

متاهات افتراضية" لثانوية محمد الخامس التقنية بني ملال لمخرجه مصطفى

الصلعي.

جائزة لجنة التحكيم فكانت من نصيب " أنا خارج" لثانوية موحا أوحمو ببني ملال لمخرجه محمد أخرفي، فيما عادت جائزة أحسن دور نسائي لبطلة فيلم "الوردة المكسورة" ابتسام علوي، مع تقديم تنويه لكل من هند الذهبي عن دورها في فيلم "حلم" و"مونية متوكل عن دورها في فيلم " الوردة المكسورة".

من جهة أخرى، منحت جائزة أحسن دور رجالي لشرف الدين مجاهد لفيلم "على

حد البصر" لثانوية حطان خريبكة، وتقديم تنويه لبطل فيلم " أنا خارج" زين

العابدين حنفي.

التظاهرة حسب المنظمين، تهدف إلى تشجيع الأعمال الإبداعية السينمائية التي تتناول قضايا حقوق الإنسان، خاصة أنه يمكن للسينما أن تكون رافعة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان وتسهيل تملكها، والمهرجان عرف مشاركة 14 فيلما حقوقيا وتربويا للأندية التربوية في دورته الأولى (يونيو 2014) وتشجيع طلبة أندية

المواطنة وحقوق الإنسان على امتلاك ثقافة حقوق الإنسان ومناقشة قضاياها

والمساهمة بشكل فعال في نشرها وتعزيزها بالمجتمع.

ويندرج تنظيم المهرجان في إطار إعمال اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان

للأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، وجهودها لترسيخ قيم المواطنة وحقوق الإنسان، لاسيما بالوسط المدرسي وفي صفوف الشباب.

http://www.tadlaazilal.com/news5526.html

للمساهمة في نقاش الوضع المستقبلي للآلية الوطنية المتبعة مجلس المغرب لحقوق الإنسان ينظم ندوة حول سبل مناهضة التعذيب

المغرب اليوم – مجلس المغرب لحقوق الإنسان ينظم ندوة حول سبل مناهضة التعذيب

الدار البيضاء . جميلة عمر

ينظم **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، بالشراكة مع الجمعية الدولية لمناهضة التعذيب، الثلاثاء ندوة دولية في الرباط حول "الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب، التحديات والممارسات الفضلى".

وحسب بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان فإنَّ هذه الندوة الدولية تتوخى المساهمة في النقاش حول الوضع المستقبلي للآلية الوطنية للوقاية من التعذيب في المغرب وتنظيمها وطريقة عملها، بالإضافة إلى تقديم أهم مقتضيات البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة، وتجارب الآليات الوطنية المحدثة في بلدان أخرى.

وستتناول الندوة حسب البلاغ، إحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب في السياق المغربي باعتبارها آلية وطنية ضمن النظام الوقائي الذي تنص عليه مقتضيات البروتوكول الاختياري الذي يعتبر المغرب من الدول المصادقة عليه.

وستشكل الندوة فرصة للنقاش وتبادل الأفكار حول الإطار والوسائل الكفيلة بتمكين الآلية الوطنية للوقاية من التصدي للتعذيب، وسوء المعاملة على نحو فعال، وحول الممارسات الفضلى ومكتسبات الآليات الوطنية المحدثة في سياقات دول أخرى.

وأوضح المجلس أن اللقاء سيعرف مشاركة الفاعلين الرئيسيين المعنيين بإحداث الآلية في المغرب "الحكومة، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبرلمانيون، وفعاليات المجتمع المدني، وقضاة، وممثلو المؤسسات الوطنية، وصحفيون وغيرهم" وخبراء دوليون من اللجنة الفرعية للأمم المتحدة، لمنع التعذيب واللجنة الأوروبية لمنع التعذيب، والجمعية الدولية لمناهضة التعذيب، والمعهد الدينيماركي لمناهضة التعذيب "كرامة"، والمراقب العام لأماكن الحرمان من الحرية في فرنسا، وممثلو مؤسستين وطنيتين لحقوق الإنسان تلعبان دور الآلية الوطنية لحقوق الإنسان في بلدانهما "مالي وجزر المالديف".

وذكر البلاغ أن المغرب بدأ عملية التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب في بداية تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، وأودع وثائق التصديق بتاريخ 24 تشرين الثاني / نوفمبر 2014، لتصبح المملكة الدولة الـ 76 المصادقة على البروتوكول الذي تنص مقتضيات المادة 17 منه على إحداث أو تعيين الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب في أجل أقصاه عام بعد إيداع وثائق التصديق.

http://www.almaghribtoday.net/home/pagenews/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D9%86%D8%B8%D9%85-%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%B3%D8%A8%D9%84-%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%87%D8%B6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B0%D9%8A%D8%A8.html

"حلم" يتوج بكبرى جوائز الفيلم الحقوقي والتربوي ببني ملال

حاز فيلم "حلم" لمخرجه محمد الذهبي عن ثانوية المختار السوسي-الفقيه بنصالح على الجائزة الكبرى لمهرجان الفيلم الحقوقي والتربوي في نسخته الثانية، والمنظم يومي 9 و10 ماي 2015، من طرف اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال-خريبكة، بشراكة مع أكاديمية التربية والتعليم بجهة تادلة أزيلال، وهو الفيلم الذي يحكي قصة فتاة قروية كل حلمها الالتحاق بالمدرسة كباقي أقرانها من الصبيان، وهو ما سيتحقق لها بعدما ظلت متشبثة بأمل الدراسة .

وقد أبرز مخرج الفيلم على أنه حاول التركيز على مشاعر بطلة الفيلم التي مثلت دورها التلميذة هند الذهبي، والتي نالت بدورها تنويها من قبل لجنة التحكيم التي ترأسها المخرج السينمائي عادل أقليعي، وذلك مناصفة مع التلميذة مونية متوكل عن فيلم "الوردة المكسورة" لمخرجه عبد الصمد آيت بوقباين عن ثانوية المحمدية الإعدادية-بني ملال، والذي حاز بدوره على جائزة أحسن إخراج، مناصفة مع فيلم "متاهات افتراضية" عن ثانوية محمد الخامس التقنية-بني ملال لمخرجه مصطفى الصلعي.

كما فازت بطلة فيلم "الوردة المكسورة" التلميذة إبتسام علوي بجائزة أحسن دور نسائي، فيما عادت جائزة أحسن دور رجالي لبطل فيلم "على حد البصر" للتلميذ شرف الدين مجاهد عن ثانوية حطان-خريبكة، فيما نال تنويه لجنة التحكيم التلميذ زين العابدين حنفي بطل فيلم "أنا خارج" عن ثانوية موحا أوحمي-بني ملال، لمخرجه محمد أخرقي والذي حاز كذلك على جائزة لجنة التحكيم.

هذا ونوهت لجنة التحكيم بالفيلم الوثائقي "سكينة" عن ثانوية الموحدين-خريبكة لمخرجه محمد عنق، وكذلك فيلم "أريد" عن ثانوية ابن ياسين-خريبكة لمخرجب محمد حبيب الله. كما نوهت بأفكار متميزة لفيلمي "يوم في حياة متشرد" عن الثانوية المحمدية الاعدادية-بني ملال، لمخرجه رضوان اكناي، وفيلم "مستقبلي حق من؟" عن ثانوية طارق ابن زياد-خريبكة، لمخرجه مراد بيتيل.

نسخة هذه السنة عرفت عرض 19 فيلمًا حقوقيا وتربويا، من إنتاج نوادي التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية بالجهة، زيادة على تنظيم لقاء مفتوح مع رئيس لجنة التحكيم ومخرج فيلم الإفتتاح "مأساة العائلة الواحدة"، بالإضافة إلى جلسة لتبادل التجارب بين مختلف المشاركين، وهي المناسبة التي أنصتت فيها اللجنة المنظمة إلى جميع الملاحظات والاقتراحات. وقد تميّزت الأفلام المعروضة بإبداع كبير، وحس فني و وعي حقوقي نال إشادة لجنة التحكيم.

http://www.scopresse.ma/art-culture/255.html

http://www.saaanews.com/2015/05/3_11.html

http://www.culturedumaroc.com/articles-135.html

http://sawtokom.com/news8035.html

http://alhodhode.com/?p=18414

http://www.associatif.ma/2015/05/06.html

http://mamlakapress.com/%D8%AD%D9%84%D9%85-%D9%8A%D8%AA%D9%88%D8%AC-%D8%A8%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%89-%D8%AC%D9%88%D8%A7%D8%A6%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A-%D9%88/

Rencontre-débat sous le thème "l'avant-projet du code pénal: entre la réalité et l'ambition"

Rencontre-débat sous le thème "l'avant-projet du code pénal: entre la réalité et l'ambition"

Lundi 11 Mai 2015

Lors d'un débat organisé par le Mouvement Populaire sur l'avant-projet du code pénal en fin de semaine dernière à Rabat, le Chef du gouvernement, Abdelilah Benkirane, le SG du Conseil National des Droits de l'Homme, Mohamed Sebbar et le Ministre de la Justice et des Libertés, Mustapha Ramid ont largement débattu des principales dispositions que comporte ce nouveau projet.

Mohand Lansar, SG du Mouvement Populaire ainsi que plusieurs ministres ont pris part à cette rencontre qui a réuni des juristes, des intellectuels et des professeurs universitaires.

M Ramid a défendu les peines qu'encourent les coupables d'atteinte à l'image de la religion, de la Patrie et de la monarchie.

Une vive polémique a éclaté à cette occasion entre le Chef de gouvernement, Abdelillah Benkirane, et le **Secrétaire Général du CNDH Mohamed Sebbar**, qui s'était déclaré contre la peine de mort, la criminalisation de l'avortement et l'octroi de circonstances atténuantes au crime d'honneur.

Le ton s'est vite levé entre les deux hommes quand Mohamed Sebbar a dénoncé les "circonstances atténuantes" que cet avant-projet de loi accorde aux auteurs de crimes d'honneur, en particulier dans les cas d'adultère et de flagrant délit commis par l'un des deux époux.

M. Benkirane a demandé à Mohamed Sebbar d'éviter de se précipiter au point de vouloir imposer la position d'une "minorité" sur des questions sociétales touchant la communauté musulmane.

http://www.pjd.ma/fr/actualites/rencontre-d%C3%A9bat-sous-le-th%C3%A8me-lavant-projet-du-code-p%C3%A9nal-entre-la-r%C3%A9alit%C3%A9-et-l%E2%80%99ambition

الصبار يدعو لرفع التمثيلية المهنية للمرأة المغربية

علامات أونلاين- وكالات - 13:57:05 11-05-2015

دعا **الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار** لرفع التمثيلية المهنية للنساء، والتنصيص عليها على مستوى مندوبي المستخدمين وممثليهم في لجان النظام الأساسي والمستخدمين في المنشآت المنجمية وممثلي الموظفين في اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء.

وأضاف الصبار، من خلال ندوة بعنوان " تمثيلية المرأة في الانتخابات المهنية تعزيز لمكانتها النقابية وإنصاف لدورها الاقتصادي والاجتماعي " والتي نظمها الاتحاد التقدمي لنساء المغرب بتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في الدار البيضاء، أن تعزيز مشاركة النساء على مستوى الهيئة الناخبة، سيفسح المجال أمامهن للمساهمة في تحسين ظروف الشغل، كما أن المشاركة في إدارة الجانب الاجتماعي بأماكن العمل، وكذا الإسهام في تنظيم الشغل طبقا للقوانين المعمول بها في هذا المجال.

وشدد الصبار على ضرورة تعبئة النساء العاملات في القطاعين الخاص والعام، وتحسيسهن بأهمية التسجيل في اللوائح الانتخابية، لتقوية حضورهن داخل الفضاء المهني الخاص والعام.

http://www.alamatonline.net/l3.php?id=146790

مراسلة الاتحاد التقدمي لنساء المغرب

الإخوة الكاتب العامون للاتحادات الجهوية والمحلية

الإخوة الرؤساء والكتاب العامون للجامعات والنقابات الوطنية

تحية أخوية وبعد،

انسجاما مع خلاصات الندوة الوطنية التي نظمها الاتحاد التقدمي لنساء المغرب، بشراكة مع **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، بمقر الاتحاد المغربي للشغل بالدار البيضاء يوم السبت 9 ماي 2015، تحت شعار "تمثيلية المرأة في الانتخابات المهنية، تعزيز لمكانتها النقابية وإنصاف لدورها الاقتصادي والاجتماعي".

وتماشيا مع مقررات مؤتمر الاتحاد التقدمي لنساء المغرب، بتعزيز مشاركة النساء في كل الهياكل النقابية والمواقع التمثيلية، واعتبارا للأدوار النقابية والنضالية التي يمكن أن تلعبها النساء من أجل كسب رهان هاته الانتخابات، فإن الاتحاد التقدمي لنساء المغرب، يهيب بدوركم الفعال في الدفع بالمشاركة النسائية لتكون وازنة في اللوائح الانتخابية المهنية لسنة 2015، وذلك بالعمل على تعبئة كل الكفاءات لخوض هذا الاستحقاق الهام، ومنح المرأة المكانة الملائمة للقيام بدورها الحقيقي في الهياكل النقابية وفي المؤسسات التمثيلية، وكذا في النسيج الاقتصادي و الاجتماعي .

وإذ نخبركم أن الاتحاد التقدمي لنساء المغرب، مواكبة منه لإنجاح هاته المحطة قد عبأ أطره للتحسيس والمتابعة، فإنه يعول على تعاونكم من أجل دعم ترشيح المرأة في كل اللوائح الانتخابية حتى يتسنى لمناضلات الاتحاد تبوء المكانة المنصفة لها ولنضالاتها داخل منظمتنا.

http://umt.ma/archives/1860

"حلم" يتوج بكبرى جوائز الفيلم الحقوقي والتربوي ببني ملال

حاز فيلم "حلم" لمخرجه محمد الذهبي عن ثانوية المختار السوسي-الفقيه بنصالح على الجائزة الكبرى لمهرجان الفيلم الحقوقي والتربوي في نسخته الثانية، والمنظم يومي 9 و10 ماي 2015، من طرف اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال-خريبكة، بشراكة مع أكاديمية التربية والتعليم بجهة تادلة أزيلال، وهو الفيلم الذي يحكي قصة فتاة قروية كل حلمها الالتحاق بالمدرسة كباقي أقرانها من الصبيان، وهو ما سيتحقق لها بعدما ظلت متشبثة بأمل الدراسة .

وقد أبرز مخرج الفيلم على أنه حاول التركيز على مشاعر بطلة الفيلم التي مثلت دورها التلميذة هند الذهبي، والتي نالت بدورها تنويها من قبل لجنة التحكيم التي ترأسها المخرج السينمائي عادل أقليعي، وذلك مناصفة مع التلميذة مونية متوكل عن فيلم "الوردة المكسورة" لمخرجه عبد الصمد آيت بوقباين عن ثانوية المحمدية الإعدادية-بني ملال، والذي حاز بدوره على جائزة أحسن إخراج، مناصفة مع فيلم "متاهات افتراضية" عن ثانوية محمد الخامس التقنية-بني ملال لمخرجه مصطفى الصلعي.

كما فازت بطلة فيلم "الوردة المكسورة" التلميذة إبتسام علوي بجائزة أحسن دور نسائي، فيما عادت جائزة أحسن دور رجالي لبطل فيلم "على حد البصر" للتلميذ شرف الدين مجاهد عن ثانوية حطان-خريبكة، فيما نال تنويه لجنة التحكيم التلميذ زين العابدين حنفي بطل فيلم "أنا خارج" عن ثانوية موحا أوحمي-بني ملال، لمخرجه محمد أخرقي والذي حاز كذلك على جائزة لجنة التحكيم.

هذا ونوهت لجنة التحكيم بالفيلم الوثائقي "سكينة" عن ثانوية الموحدين-خريبكة لمخرجه محمد عنق، وكذلك فيلم "أريد" عن ثانوية ابن ياسين-خريبكة لمخرجه محمد حبيب الله. كما نوهت بأفكار متميزة لفيلمي "يوم في حياة متشرد" عن الثانوية المحمدية الاعدادية-بني ملال، لمخرجه رضوان اكناي، وفيلم "مستقبلي حق من؟" عن ثانوية طارق ابن زياد-خريبكة، لمخرجه مراد بيتيل.

نسخة هذه السنة عرفت عرض 19 فيلمًا حقوقيا وتربويا، من إنتاج نوادي التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية بالجهة، زيادة على تنظيم لقاء مفتوح مع رئيس لجنة التحكيم ومخرج فيلم الإفتتاح "مأساة العائلة الواحدة"، بالإضافة إلى جلسة لتبادل التجارب بين مختلف المشاركين، وهي المناسبة التي أنصتت فيها اللجنة المنظمة إلى جميع الملاحظات والاقتراحات. وقد تميّزت الأفلام المعروضة بإبداع كبير، وحس فني و وعي حقوقي نال إشادة لجنة التحكيم.

http://www.khouribgapress.com/%D8%AD%D9%84%D9%85-%D9%8A%D8%AA%D9%88%D8%AC-%D8%A8%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%89-%D8%AC%D9%88%D8%A7%D8%A6%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A-%D9%88%D8%A7/

http://mfmradio.ma/imageActualite/1477?lang=ar

http://www.ainikhbaria.com/%D8%AD%D9%84%D9%85-%D9%8A%D8%AA%D9%88%D8%AC-%D8%A8%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%89-%D8%AC%D9%88%D8%A7%D8%A6%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A-%D9%88/

http://www.azilal-online.com/permalink/22087.html

http://www.benimellal-online.com/index.php/permalink/11170.html

http://www.doundoune.com/news.php?action=view&id=1964

http://www.directepresse.com/2015/05/02_46.html

http://anawinek.com/news/details/71514

الناظور : مداخلات رسمية و مطالب حقوقية حول موضوع السجناء الأجانب بالجهة

الهادي بيباح : هبة بريس

نظمت **اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة–الناظور** يوم السبت تاسع ماي 2015 بمقر اكاديمية الناظور مائدة مستديرة حول موضوع " سؤال الهجرة و السجون بالجهة بمشاركة مجموعة من ممثلي الإدارات العمومية و الهيئات المدنية و اللجان الجهوية لحقوق الإنسان.

هذا اللقاء الذي ترأسه رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة–فكيك استهل بتوطئة لرئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة–الناظور السيدة سعاد الإدريسي التي اعتبرت أن هذا اللقاء جاء من أجل إشراك مختلف الفاعلين المعنيين بقطاع السجون لفتح نقاش جاد حول موضوع السجناء الأجانب بالمنطقة و إمكانية تحسين وضعيتهم الهشة و ذلك بعدما اصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقريرا حول أزمة السجون سنة 2012 ذكر فيه بان هناك فئات هشة بهذه السجون تستلزم عناية خاصة، مضيفة أن السجون بكل من فاس و طنجة و وجدة و الناظور و الحسيمة تأوي فئة مهمة من السجناء الأجانب، متمنيتا بأن يتوج هذا اللقاء بتوصيات تكون بمثابة عقد يجمع بين جميع الشركاء و المتدخلين في قطاع السجون بالمغرب بصفة عامة و بالجهة بصفة خاصة.

رئيس المحكمة الإبتدائية بالناظور: دراسة وضعية السجناء الأجانب أمر غاية في الأهمية

إعتبر رئيس المحكمة الابتدائية بالناظور من خلال مداخلته حول موضوع " سؤال الهجرة و السجون بالجهة" أن دراسة وضعية السجناء الاجانب بالسجون المغربية عامة و بالسجون بالجهة أمر غاية في الأهمية نظرا للعدد الهائل من الأجانب الذين يتقاطرون على المنطقة باعتبارها قريبة من مدينة مليلية المحتلة و نظرا لمجموعة من الاسباب التي تشجعهم للدخول للمغرب و بخاصة بعد انطلاق عملية تسوية الوضعية للكثير منهم إذ تحول المغرب من منطقة عبور إلى مستقر دائم.

وقد عدد رئيس المحكمة مجموعة من الجرائم التي اقترفها الأجانب المقيمين بصفة قانونية و غير قانونية بالمغرب خلال سنتي 2013 و 2014 و التي كانت سببا لدخول الكثير منهم للسجن، و اختلفت بين جنح الدخول السري للمغرب و الإقامة فيه دون حيازة بطائق الإقامة، المشاركة في تزوير وثائق إدارية رسمية و استعمالها، انتحال هوية الغير، النصب و الاحتيال، تزييف و تزوير العملة، ترويج المخدرات، إضافة إلى الجرائم ضد الأشخاص و ضد الأموال. وهذه الجرائم المقترفة من قبل المهاجرين فوق التراب المغربي وصلت ما مجموعه 4737 سنة 2013 و 3366 سنة 2014.

و أضاف السيد رئيس المحكمة أن محاكمات الأجانب بالمغرب تكون في غالب الأحيان في حالة سراح رغم أن هذا الإجراء يؤثر سلبا في الكثير من الحالات على السير العادي للمحاكمة باعتبار أن غالبية المتهمين الاجانب مجهولي الهوية و لا يتوفرون على مقر سكن رسمي أو معروف، و هم يخضعون لقواعد المحاكمة العادية باستثناء تمتعهم بحق توفير الترجمان.

ممثل هيئة المحامين بالناظور : لازالت هناك بعض الخروقات التي تؤثر سلبا على وضعية السجناء الأجانب :

إعتبر ممثل هيئة المحامين بالناظور خلال مداخلته أنه بالرغم من وجود ترسانة قانونية مهمة بالمغرب تضمن مجموعة من الحقوق للأجانب المسجونين بالمغرب كحق السلامة الشخصية، حق عدم التعرض للمعاملة القاسية، حق اللجوء للقضاء، إلا أنه لا زالت هناك بعض الخروقات لهذه القوانين المنظمة و التي تؤثر سلبا على وضعية المسجونين الأجانب بالمعاقل المغربية، مضيفا أن "الترسانة القانونية موجودة و لكن الإشكالية في عدم وجود لجان للمراقبة لتتبع ما يقع على أرض الواقع".

المحامي محمد بوطيبي : عرض حول تاريخ السجون بالمغرب

بعدما اعتبر الأستاذ محمد الطيبي السجن مؤسسة إصلاحية و ليس انتقامية، قدم عرضا حول تاريخ السجون بالمغرب من خلال ثلاث مراحل : مرحلة ما قبل الحماية، مرحلة الحماية و مرحلة الاستقلال.

و قد اعتبر أن السجون كانت تخضع للشريعة الإسلامية قبل عهد الحماية، و لم يكن يؤمر بالسجن إلا في جرائم التعازير مما كان معه عدد السجناء ضئيل جدا حيث وصل عددهم إلى 110 سجين سنة 1910. أما خلال مرحلة الحماية فازداد عدد المسجونين و كانت هناك أماكن بالسجون

المغربية خاصة بالأوربيين و أخرى للأهالي مع استثناء المحبوسين السياسيين الأوربيين من ارتداء لباس السجناء العاديين.

و بعد رحيل المستعمر تم إحداث ترسانة قانونية خاصة بالسجن و السجناء، و أهم القوانين المنظمة في هذا المجال : قانون المسطرة الجنائية الصادر سنة 1959 و قانون السجون المعمول به حاليا و الصادر سنة 1998.

ممثل الضابطة القضائية و الأمن الإقليمي بالناظور: الناظور وجهة مفضلة لتقاطر المهاجرين

إعتبر ممثل الأمن الإقليمي بالناظور في مداخلته أن المنطقة و الناظور على وجه الخصوص أصبح وجهة مفضلة لتقاطر أعداد هائلة من المهاجرين من مجموعة من الاقطار العربية و الإفريقية و الأسيوية، وهم يقومون بتنظيم عيشهم داخل مخيمات ببعض الغابات و بخاصة بغابة كوروكو المطلة على مليلية المحتلة. و أورد المتدخل بعض المخالفات و الجرائم المرتكبة من قبل مجموعة من المهاجرين غير الشرعيين مستعينا ببعض الصور التوضيحية، و من ضمن هذه الجرائم : قطع أشجار الغابات بشكل كثيف لاستغلالها كأدوات لوجيستيكية تساعدهم لاقتحام الحدود الوهمية، إفتعال حرائق بالغابات لتشتيت أنظار السلطات، الاستغلال الجنسي لرفيقاتهم من النساء الغير قادرات على تقديم الخدمات التي يكلفونهم بها....

و أورد المتدخل أنه تم تسوية وضعية 127 مهاجر بالناظور منذ انطلاق هذه الحملة السنة المنصرمة، كما أنه تم تسهيل ترحيل 17 شخصا نحو بلدانهم الأصلية نزولا عند رغبتهم، و أنه لم يتم تقديم إلا 76 شخصا أمام العدالة سنة 2014. مضيفا انه إلى جانب المساعدات التي تقدم لهؤلاء المهاجرين، تتم حمايتهم من محاولات الإعتداء من قبل بعض الساكنة و كذا من بعض زملائهم.

و طالب ممثل الأمن بضرورة تكاثف الجهود من أجل تجنيب المنطقة تراجيديا سواحل إيطاليا التي وقعت مؤخرا.

المدير الجهوي لإدارة السجون بفاس–مكناس : ليس هناك تمييز بين السجناء كيفما كانت جنسيتهم

أورد المدير الجهوي لإدارة السجون بفاس–مكناس خلال مداخلته أن المغرب يأخذ في الاعتبار الأسباب الكامنة وراء تقاطر المهاجرين على ترابه، و أن الإدارات بمختلف السجون المغربية لا تقيم أي تمييز بين المهاجرين سواء كانوا أوربيون أو عربا أو أفارقة، و أن تعامل المغرب مع هذه الفئة كان دائما وفق القوانين الجاري بها العمل خصوصا بعدما تحول من منطقة عبور إلى بلد إقامة، حيث بلغ عدد المهاجرين الأوربيين المقيمين بالمغرب 80000 ألفا و ذلك بسبب الليونة في التعامل معهم و بتوفر ظروف الاستقرار المناسبة.

و أوضح المتدخل أن إدارة السجون المغربية قامت بمجموعة من الإجراءات من أجل تحسين ظروف السجناء منها : توظيف–منذ سنة 2010– مجموعة من الأطر ذات التكوين العالي في مختلف المجالات و منها حقوق الإنسان و متمكنة من إتقان لغات حية عديدة تمكنهم من التواصل مع السجناء الأجانب بكل أريحية، كما أن هذه الإدارة ألزمت كل إدارات السجون المحلية بتوفير صناديق خاصة بشكايات المحبوسين و لا يتم فتحها إلا بتنسيق مع الإدارة المركزية مما يضمن حق هؤلاء في التعبير عن كل ما يرتكب في حقهم من مخالفات. إضافة إلى إحداث سجون بمواصفات دولية و تفويت الإطعام في بعض المؤسسات السجنية لشركات مختصة في هذا الميدان.

المدير الجهوي لإدارة السجون بوجدة : المحافظة على حقوق المهاجرين و إدماجهم في الأنشطة المختلفة

في تدخله بخصوص موضوع الهجرة، اعتبر مدير إدارة السجون بوجدة أن إدارته تتعامل مع السجناء الأجانب وفق المعايير الدولية لضمان كافة حقوقهم باعتبار أنه لا يمكن التعامل معهم على أنهم من الدرجة الثانية، و تتم محاولة إدماجهم في مختلف الأنشطة الموازية التي تشهدها المؤسسات السجنية بالجهة. موردا أن سجون المملكة ضمت خلال الفترة الفاصلة بين 2010–2015 ما مجموعه 609 سجين أجنبي 95 في المائة منهم بسجون وجدة–الناظور.

مندوب الصحة بالناظور : المستشفيات العمومية تضل مفتوحة في وجه كل المرضى دون اعتبار لجنسياتهم

إعتبر مندوب الصحة بالناظور أن المستشفيات العمومية تقدم خدماتها لكل قاصديها من مغاربة و مهاجرين دون اعتبار لجنسياتهم أو لجنسهم أو للونهم، و أن المستشفى الحسني استقبل خلال سنة 2014 أزيد من 1050 مهاجر مصاب او مريض منهم 953 رجال و 97 نساء و 79 دون

سن الثامنة عشرة. و أن هذه الأرقام تبين حجم التكلفة التي تتحملها ميزانية هذا المستشفى.

و أورد أن هناك مجموعة من التخوفات و التحديات التي تواجههم بهذا الخصوص و بخاصة التخوف من انتقال بعض الأمراض المعدية مثل الملاريا و السيدا، و هذا ما يفرض توخي الحذر و أخذ الاحتياطات اللازمة مما قد يتعارض مع الحق في المعالجة لكل مريض كيفما كانت جنسيته. و من اجل ذلك يتم التفكير في سن سياسة شاملة و مندمجة للمنظومة الصحية بالمنطقة.

وقد تفاعل مع هذه المداخلات مجموعة من الفعاليات الحاضرة بتساؤلات و إضافات، حيث تساءل احد المتدخلين عن المساعدات الاوربية للمغرب بخصوص المهاجرين، و طالب البعض الآخر بضرورة سن قوانين رادعة للمتاجرين في هموم المهاجرين و تسهيل شروط تسوية وضعية هؤلاء، كذا توفير ظروف ملائمة لذوي الحاجات الخاصة من السجناء المهاجرين.

وقد أدلى ممثلوا اللجن الجهوية لحقوق الإنسان بكل من طنجة–تطوان و فاس–مكناس و وجدة–فكيك و كذا جمعية ثسغناس للثقافة و التنمية بالناظور بعروض حول موضوع السجناء الأجانب بالمغرب و بالجهة، كما قدم ممثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان المكلف بالسجون الأستاذ عبد الحق الدوق مداخلة بخصوص هذا الموضوع.

وفي حصيلة قدمتها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة–الناظور حول عدد السجناء الاجانب بسجون الناظور و زايو و الحسيمة ما بين سنتي 2004 و 2014 قدرت ب 1075 سجين بالناظور، 147 بالحسيمة و 04 بزايو، وهم من جنسيات مختلفة تجاوزت الاربعين، ومن القارات الأربع : باوربا، إفريقيا ، آسيا و أمريكا اللاتينية، و من أجل تهم عديدة و متنوعة همت كل المجالات الحياتية.

http://www.elhadas-news.com/arab/42060.html

جديد قضية الشاب الذي رفضت ابتدائية أكادير زواجه بألمانية بداعي "عبدة الشيطان"

الثلاثاء 12 مايو 2015 | | 7:52

اولادبرحيل

من جديد قضية الشاب الذي منعته ابتدائية أكادير من الزواج بألمانية بداعي ''عبدة الشيطان''، أن ذخلت وزارة العدل والحريات، **و المجلس الوطني لحقوق الإنسان** على خط قضية هذا الشاب المدعو أمين خيري المتهم بعبدة الشيطان

في ذات الصدد نفى وزير العدل والحريات، مصطفى الرميد، في تصريح لـ''أخبار اليوم'' تدخله في الملف، موضحا أنه من الصلاحيات القضائية وأن لا دخل له فيه.

وأضافت اليومية أن الشاب أمين خيري توصل باتصال من موظف بقسم الشكايات بوزارة العدل وطلب منه الحضور إلى مقر الوزارة في الرباط خلال الأسبوع الجاري، بهدف تقديم شكاية بخصوص قضيته.

http://www.berhil.com/?p=12608

اليازمي يحاضر غدا بالرباط في آليات الوقاية من التعذيب

سيناقش غدا في حسان بالرباط إبتداء من التاسعة صباحا رئيس المجلس الوطني لحقوق الإستشاري لحقوق الإنسان إدريس اليازمي الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب في ندوة تقام بالتعاون مع الجمعية الدولية لمناهضة التعذيب سيشارك فيها الفاعلون الرئيسيون المعنيون بإحداث الآلية بالمغرب (الحكومة، **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، برلمانيون،فعاليات المجتمع المدني،قضاة،ممثلو مؤسسات وطنية،و صحفيون...)إلى جانب خبراء دوليين من اللجنة الفرعية للأمم المتحدة لمنع التعذيب و اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب،و الجمعية الدولية لمناهضة التعذيب و المعهد الدانمركي لمناهضة التعذيب(كرامة)و المراقب العام لأماكن الحرمان من الحرية بفرنسا و ممثلو مؤسستين وطنيتين لحقوق الإنسان في مالي و جزر المالديف.

http://radinews.ma/?p=561

Avant-projet de Code pénal : «Allah n'a pas besoin de défenseur»

Par MOSTAFA BENTAK - Publication : 11/05/15 20:00 - Mis à jour : 11/05/15 11:41 - Affichages : 65

Imprimer E-mail

Share g+1 0 Tweeter 0 J'aime Partager 1

Telle a été la réponse du berger à la bergère, faite par Mohamed Sebbar, SG du CNDH, à Ramid concernant les nouvelles dispositions liées à la religion. Durant les 20 dernières années, un seul cas de poursuite judiciaire de non-observance du jeûne à Rabat a été enregistré.

Le débat qui bat son plein autour de la réforme du Code pénal prend une dimension fortement religieuse. En fin de semaine dernière à Rabat, lors d'une rencontre organisée par le Mouvement populaire, à laquelle a pris part le chef du gouvernement, Abdelilah Benkirane, Mohamed Sebbar, SG du Conseil national des droits de l'Homme et Mustapha Ramid, ministre de la Justice ont croisé le fer au sujet de certaines dispositions portant sur l'application de la peine de mort, l'incrimination de la non-observance du jeûne, l'état d'ébriété ou encore les relations hors mariage. En parlant

de la religion de l'État, Ramid a déclaré que si les deux derniers composants du triptyque «Allah-Nation-Roi» ont toujours été défendus par la loi, l'actuel avant-projet vient remplir le vide constaté au sujet du premier. Le prenant au mot, Sebbar a répondu que Dieu n'a pas besoin de défenseur, tout en s'appuyant sur une multitude de versets à la gloire d'Allah, face au sourire bon enfant de Ramid. Avant Sebbar, Lahcen Haddad, dans son introduction au débat, s'est interrogé sur la nécessité d'avoir recours à la prison en cas de non respect des symboles religieux, sachant qu'un tel comportement ne diminue en rien le caractère sacré de la religion.Il fallait s'attendre à ce genre de tiraillements autour d'un texte qui engagera la société marocaine pour des décennies, comme cela a été le cas pour le Code de la famille. Il faut aussi savoir que c'est la première fois que le Code pénal est aussi largement débattu, levant le voile sur des convictions et tendances sociétales insoupçonnées.

Pour Mohand Laenser, SG du MP, quand bien même le principe de liberté serait le fondement de tout, des garde-fous s'imposent suite à l'élargissement du champ des libertés. Et c'est là que l'on retrouve cette exception marocaine que Laenser qualifie de «Tamgharbit», la coutume ou Izerf (droit coutumier berbère) pour montrer la communion marocaine, censée toujours triompher face à la discorde. Il n'empêche que les échanges autour de la réforme du Code pénal ne figurent pas toujours dans ce registre. L'opinion du CNDH est ferme quant à l'abolition de la peine de mort, basée sur les recommandations de l'Instance équité et réconciliation (IER). Or, Ramid ne l'entend pas de cette oreille, lui qui estime que l'IER a parlé d'abolition progressive et non immédiate de la peine de mort. Pour le ministre de la Justice, les associations qui brandissent l'étendard de l'annulation de cette peine et d'autres sont minoritaires, et le Parlement aura le dernier mot, en définitive.

À l'affût, Sebbar balaie du revers de la main cet argument, estimant que la minorité peut avoir raison. Il a relevé une question fondamentale qui consiste à dire que les lois doivent être mises à jour en réponse à l'émergence de nouveaux crimes. Il en déduit que légiférer, par exemple, sur la non-observance du ramadan ne répond en aucun cas à son exacerbation au sein de la société marocaine. En effet, un seul cas de poursuite judiciaire liée au non respect du jeûne a été enregistré à Rabat au cours des 20 dernières années. En conclusion, Ramid se dit prêt à écouter toutes les bonnes propositions et à être encore plus flexible sur les dispositions liées à l'application de la peine de mort, ou encore sur les circonstances de l'ébriété avérée. Pour le ministre, l'application de la peine de mort n'est en aucun cas en contradiction avec l'article 20 de la Constitution, qui garantit le droit à la vie. Dans le draft du projet de Code pénal, le nombre de crimes sanctionnés par la peine de mort a été réduit, passant de 31 à 11, dont 3 liés aux lois internationales. De plus, il faut avoir l'unanimité des juges statuant sur ce genre de crimes pour que le verdict de peine de mort tombe.

http://etleboro.org/fr/!11-internes/!/26141796

http://www.leseco.ma/maroc/29938-avant-projet-de-code-penal-allah-n-a-pas-besoin-de-defenseur-2.html

AP-UpM : Une participation active des parlementaires marocains aux travaux des commissions

Lisbonne, 11 mai 2015 (MAP) - Les travaux des cinq commissions de l'Assemblée parlementaire de l'Union pour la Méditerranée (AP-UpM), qui se sont ouverts lundi à Lisbonne, ont été marqués par une forte participation de la délégation marocaine composée de plusieurs membres des chambres des représentants et des conseillers. Au sein de la commission politique, le débat, axé notamment sur le rôle des parlements de l'UpM dans la question de la consécration des droits de l'homme dans la région euro-méditerranéenne, était très riche et a permis un échange fructueux de points de vues, a déclaré à la MAP la députée Hasnaa Abou Zaid. "Nous avons eu également l'occasion de présenter le modèle démocratique marocain qui s'est renforcée par la nouvelle constitution, mais aussi de partager avec les autres délégations les différentes préoccupations autour de la question des droits de l'homme et notamment les droits des immigrés, un domaine où le Maroc a développé une expérience pionnière dans la région", a-t-elle indiqué, en marge des travaux de l'AP-UpM qui se poursuivront jusqu'à mardi. "Nous avons mis l'accent, à cette occasion, sur les avancées réalisées par le Maroc dans le domaine des droits de l'homme", a précisé, pour sa part, Abdelmalek Aferiat, membre de la Chambre des conseillers, rappelant la dernière résolution du Conseil de sécurité, qui a salué les efforts du Royaume dans le domaine des droits de l'Homme et renouvelé la confiance dans les institutions nationales, plus particulièrement, le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).** L'AP-UpM compte cinq commissions permanentes à savoir la commission Politique, de la Sécurité et des Droits de l'homme; la commission des Affaires économiques et financières, des Affaires sociales et de l'Education, la commission pour la Promotion de la qualité de vie, les échanges entre les sociétés civiles et la Culture, la commission de l'Energie, de l'Environnement et de l'Eau et la commission des Droits de la femme. Créée lors d'un sommet tenu à Paris en juillet 2008, l'Union pour la Méditerranée a fini par absorber le partenariat euro-méditerranéen (dit aussi Euromed ou processus de Barcelone), qui existait depuis 1995 et conférait à la région un cadre de coopération multilatéral. La déclaration de Barcelone avait proclamé trois séries d'objectifs: partenariat politique et de sécurité, partenariat économique et financier et partenariat social, culturel et humain. L'AP-UpM, dont le Maroc fait partie, est l'organe parlementaire de l'Union et qui a pour rôle de fournir un cadre pour une coopération multilatérale entre les représentants élus de l'UE et ceux des pays partenaires du sud de la Méditerranée. Elle vise aussi à impulser le développement du

partenariat euro-méditerranéen, exercer un contrôle sur les actions et projets de ce partenariat et adopter des résolutions et recommandations, à l'intention des conférences ministérielles de l'UpM. (MAP).

http://www.lematin.ma/express/2015/commissions-de-l-ap-upm-_participation-active-des-deputes-marocains-a-lisbonne/223772.html

http://www.menara.ma/fr/2015/05/11/1614970-ap-upm-une-participation-active-des-parlementaires-marocains-aux-travaux-des-commissions.html

Séminaire national de diffusion des recommandations du Comité des Droits de l'enfant

Communiqué de presse

La Délégation interministérielle chargée des droits de l'Homme (DIDH), le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), avec l'appui de l'UNICEF, organisent un séminaire national de présentation et de suivi des recommandations finales du Comité des Droits de l'Enfant, sur les troisième et quatrième rapports périodiques relatifs à la mise en œuvre de la convention des droits de l'enfant, et ce le Mercredi 13 Mai 2015 à Rabat.

Le but de ce séminaire est de diffuser les observations finales du Comité des droits de l'enfant auprès des différentes parties prenantes nationales pour une meilleure appropriation des recommandations et de mettre en place un cadre de suivi de la mise en œuvre desdites recommandations. Il constituera aussi un espace pour partager les expériences et les bonnes pratiques internationales en matière d'élaboration de plans de suivi des recommandations.

Des représentants(tes) des départements ministériels concernés, des institutions nationales, de la société civile, de la coopération internationale et des médias, prennent part à cette rencontre qui connaitra aussi la participation de deux expertes du Comité des droits de l'enfant des Nations unies.

Il est à rappeler que le comité des droits de l'enfant a examiné, le mois de septembre 2014, les troisième et quatrième rapports périodiques du Maroc sur la mise en œuvre de la convention internationale relative aux droits de l'Enfants (CDE) et de ses protocoles facultatifs relatifs respectivement à la participation des enfants aux conflits armés et la vente d'enfants, la prostitution des enfants et la pornographie impliquant des enfants.

Dans son rapport, le Comité, avait émis à cette occasion ses observations concernant les éléments positifs identifiés, mais aussi ses principales préoccupations, suggestions et recommandations relatives aux actions nécessitant un suivi. A cet égard, Mme Regina De Dominicis, Représentante de l'UNICEF au Maroc, estime que «Le document est très pertinent pour le Maroc vu qu'il intègre des orientations permettant de faire face aux contraintes identifiées et de proposer les actions prioritaires aussi bien en terme programmatique qu'institutionnel à entreprendre durant les cinq prochaines années en vue d'une meilleure réalisation des droits de l'enfant »,

Dans ce processus de suivi, le rôle de la société civile est capital et sera mis en avant et ce pour une meilleure implication des associations à ce chantier.

« Ce processus d'examen engage le Maroc devant le Comité des Droits de l'Enfant, à assumer pleinement les efforts de la mise en œuvre des recommandations selon une approche participative, associant toutes les parties prenantes concernées. Il est donc nécessaire de renforcer ces initiatives et de les structurer de manière à permettre une large diffusion de l'information relative à ce processus et de coordonner les efforts d'élaboration d'une feuille de route pour la mise en œuvre desdites recommandations selon une approche inclusive », indique Driss El Yazami, Président du Conseil national des droits de l'Homme.

ندوة وطنية حول تتبع توصيات لجنة حقوق الطفل الأممية المتعلقة بإعمال المغرب لاتفاقية حقوق الطفل

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة)اليونيسيف(، ندوة وطنية حول تتبع توصيات لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة، عقب فحص التقريرين الثالث والرابع حول إعمال المغرب لاتفاقية حقوق الطفل، وذلك يوم الأربعاء 13ماي 2015بالرباط.

ويهدف هذا اللقاء إلى نشر وتعميم الملاحظات الختامية الصادرة عن لجنة حقوق الطفل على مختلف الأطراف المعنية وطنيا من أجل تملكها بشكل أفضل ووضع إطار لتتبع تنفيذ هذه التوصيات المضمنة في التقرير .كما سيشكل اللقاء فضاء لتبادل الخبرات والممارسات الفضلى على المستوى الدولي في مجال إعداد مخططات تتبع هذه التوصيات.

وسيغني أشغال هذا اللقاء خبيرتين عن لجنة حقوق الطفل وممثلون عن القطاعات الوزارية المعنية والمؤسسات الوطنية وجمعيات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وهيئات التعاون الدولي.

يذكر أن لجنة حقوق الطفل قد فحصت شهر شتنبر 2014التقريرين الدوريين الثالث والرابع المتعلقين بإعمال المغرب لمقتضيات اتفاقية حقوق الطفل وكذا البروتوكول الاختياري الخاص بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة والبروتوكول الاختياري الخاص ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء والمواد الإباحية .وقد وضعت اللجنة في تقريرها لملاحظات متعلقة بالجوانب الإيجابية التي تم تحديدها ورصدها أثناء الفحص، فضلا عن انشغالات وملاحظات وتوصيات رئيسية لقضايا تتطلب تتبعا على مستوى تنفيذ الاتفاقية.

وفي هذا الإطار، أكدت السيدة ريجينا دي دومينيسيس، ممثلة منظمة الأمم المتحدة للطفولة بالمغرب، على أن"هذه الوثيقة مهمة جدا بالنسبة للمغرب لكونها تتضمن مجموعة من التوجيهات التي ترمي معالجة المشاكل المرصودة كما أنها تقترح إجراءات ذات أولوية يتعين اتخاذها على مستوى المؤسسات وعلى مستوى وضع البرامج خلال السنوات الخمس المقبلة من أجل إعمال أفضل لحقوق الطفل."

ومن جهته يؤكد السيد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن عملية الفحص تلزم المغرب أمام لجنة حقوق الطفل بالقيام بكافة المجهودات اللازمة من أجل تفعيل التوصيات وفق مقاربة تشاركية، تقوم
على إشراك كافة الأطراف المعنية .وانطلاقا من ذلك يجب تقوية المبادرات التي يقوم بها المغرب وهيكلتها بطريقة تسمح بنشر موسع للمعلومات المرتبطة بهذه العملية وتنسيق الجهود لإعداد خارطة طريق تسعى إلى تفعيل هذه التوصيات وفق مقاربة شمولية."

تذكير

النشاط :ندوة وطنية حول تتبع توصيات لجنة حقوق الطفل

التاريخ والتوقيت :الأربعاء 13ماي 2015ابتداء من الساعة التاسعة صباحا

المكان :فندق غولدن توليب فرح بالرباط

للاتصال :مديرية التواصل 0662762410)

Séminaire international mardi à Rabat sur "les mécanismes nationaux de prévention de la torture: défis et bonnes pratiques"

Rabat, 11 mai 2015 (MAP)- Le **Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH)**, organise, mardi à Rabat, un séminaire international sur les mécanismes nationaux de prévention des mauvais traitements et de de la torture (MNP). Ce séminaire international, organisé en coopération avec l'Association pour la prévention de la torture (APT), a pour objectif de contribuer à la réflexion sur le statut, l'organisation et le fonctionnement du futur MNP marocain et permettra, dans un premier temps, de présenter les principales dispositions d Protocole optionnel de la Convention contre la torture (OPCAT) et d'échanger autour des expériences comparées des MNP en exercice, indique un communiqué du CNDH. Le séminaire abordera également la question de la mise en place du MNP dans le contexte marocain en tant que composante nationale du système de prévention prévu par le protocole facultatif à la Convention contre la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants (OPCAT) ratifié par le Maroc. Les échanges porteront notamment sur le cadre et les moyens adéquats pour permettre au MNP de prévenir efficacement la torture et les mauvais traitements. De même qu'ils porteront sur les pratiques et les acquis des MNP, ajoute la même source. La rencontre connaitra la participation des principales parties prenantes nationales (gouvernement, CNDH, société civile, parlementaires, magistrats, institutions nationales, journalistes, etc.), d'experts internationaux, dont le Sous-comité des Nations unies pour la prévention de la torture (SPT), le Comité européen pour la prévention de la torture (CPT), l'Association pour la prévention de la torture (APT), l'Institut danois contre la torture (Dignity) et le Contrôleur général des lieux de privation de la liberté (CGLPL- France), ainsi que des institutions nationales des droits de l'homme exerçant les attributions du MNP (Mali, Maldives). Le Maroc a entamé le processus de ratification de l'OPCAT le 1er novembre 2012 et a déposé les instruments de ratification le 24 novembre 2014, devenant ainsi le 76ème Etat partie à l'OPCAT. Ce dernier prévoit dans son article 17 l'installation d'un Mécanisme national de prévention (MNP) de la torture dans un délai ne dépassant pas une année suite au dépôt des instruments de ratification.

http://www.menara.ma/fr/2015/05/11/1614845-s%C3%A9minaire-international-mardi-%C3%A0-rabat-sur-les-m%C3%A9canismes-nationaux-de-pr%C3%A9vention-de-la-torture-d%C3%A9fis-et-bonnes-pratiques.html

Crimes d'honneur: Benkirane dérape de nouveau

« Accepteriez-vous de trouver un homme dans votre lit conjugal avec votre femme légitime dans ses bras? Allez-vous accepter ce fait, le digérer et vous abaisser au point d'être humilié ? » Le regard broussailleux, les lèvres tremblantes de colère et drapé de cet honneur qui ne devrait pas conduire en prison le conjoint cocu mais meurtrier quand même, Abdelilah Benkirane est formel: « Le crime d'honneur n'est pas vraiment un crime », note notre collègue Narjis Reghaye, dans le journal Libération.

Question d'humiliation. Question de dignité aussi que le chef du gouvernement place dans le lit conjugal. On savait M. Benkirane colérique, sanguin, emporté. On sait désormais qu'il est aussi capable de commettre l'irréparable sur un coup de sang et de plaider les circonstances atténuantes, souligna-t-elle.

« Accepterais-tu de trouver un homme dans ton lit avec ta femme ? ». C'est bien cette question que A. Benkirane, le deuxième personnage du Royaume, a posée au secrétaire général du **Conseil national des droits de l'Homme** au cours d'une table ronde sur l'avant-projet du Code pénal organisée par le Mouvement populaire. Ce n'est pas une question piège. C'est une question triviale censée terroriser et faire taire ce défenseur des droits humains qui est résolument contre le maintien des crimes d'honneur et de la bienveillance dont ils bénéficient dans le projet de Mustapha Ramid, ajouta-t-elle.

Le meurtre de l'amant de sa femme est dans le pack des islamistes au pouvoir entre le jeûne du Ramadan, les rapports sexuels halal, la non interruption volontaire de grossesse et la peine de mort. Au moins, il n'y a pas tromperie sur la marchandise. Jamais le PJD n'a prétendu défendre les libertés individuelles.

« Au lieu de tuer l'amant de ma femme, j'irais porter plainte devant le Parquet. Les crimes d'honneur n'ont pas de place dans notre société », a répondu froidement le SG du CNDH M. Sebbar au chef du gouvernement. Belle leçon de civilisation, de démocratie et de respect des droits de l'Homme face au Moyen Age que nous promettent les ouailles de Benkirane, affirma Narjis.

A vrai dire, par les temps qui courent, Narjis est loin de porter les barbus dans son cœur .

http://article19.ma/accueil/archives/11741

Les personnalités marocaines en baisse « du 11 au 13 mai 2015"

ABDELILAH BENKIRANE: Rien n'arrête les attaques verbales frontales du premier ministre contre tous ceux qui ne pensent as comme lui. **Le secrétaire général du Conseil National des Droits de l'Homme** vient d'en faire les frais à propos des dispositions du nouveau code pénal quand il a subi les foudres du premier en raison de leurs divergences.

HABIB CHOUBANI: Empêtré jusqu'au cou dans plusieurs affaires dont celle de son amourette avec une autre ministre, le titulaire du poste des relations avec le parlement et la société civile refuse de répondre à la convocation du parlement pour venir justifier les dépenses faramineuses de l'organisation du dialogue national sur la société civile, un vrai affront.

MUSTAPHA RAMID: Plus le temps passe plus les adversaires du ministre de la justice mobilisés sur son projet de nouveau code pénal voient leurs rangs grossir. Derniers en date, les homosexuels promettent de mener la vie dure au ministre considérant que l'augmentation des amendes les visant accroît la discrimination dont ils sont déjà victimes.

AMINE SBIHI: Le ministre de la culture a quitté récemment son bureau sans prévenir, un dossier sous le bras pour se rendre personnellement au ministère des finances pour défendre sa secrétaire personnelle dont l'avancement avait été retardé, ce que le ministre n'a pas apprécié et est parti le dire de vive voix à son collègue des finances, chose jamais entreprise au paravent pour défendre les dossiers des artistes.

http://www.actu-maroc.com/les-personnalites-marocaines-en-baisse-du-11-au-13-mai-2015/

Passe d'arme entre le **CNDH** et Benkirane sur la réforme du code pénal

Une conférence organisée par le Mouvement populaire portant sur l'avant-projet de réforme du code pénal illustre le fossé entre le chef du gouvernement et le CNDH.

Lors du débat tenu vendredi 9 mai, Abdelillah Benkirane s'est exprimé publiquement sur certaines dispositions de l'avant-projet de réforme du code pénal initié par le ministre de la justice

Accompagné de Mustapha Ramid, le chef du gouvernement s'est vertement opposé aux critiques de Mohamed Sebbar, secrétaire général du Conseil national des droits de l'homme (CNDH).

Débattant sur la légitimité de la peine de mort qu'il réfute, le représentant du CNDH s'est dit étonné qu'on puisse défendre le droit à la vie d'un fœtus et le dénier à un justiciable coupable de meurtre.

En réponse, le chef du gouvernement a livré une grille de lecture religieuse en arguant qu'un embryon d'essence divine ne peut souffrir la comparaison avec un comportement humain criminel.

«Contrairement à ce qu'avance le ministre Ramid, je pense que si nous devions organiser un référendum, ce n'est pas 75% des marocains qui se prononceraient pour le maintien de la peine capitale mais 99%».

Citant l'exemple d'un assassin qui n'a pas hésité à tuer une mère de famille et ses deux filles pour 20.000 dirhams, il s'est dit persuadé qu'une **éventuelle abolition entraînerait de facto une augmentation des meurtres.**

Mohamed Sebbar a poursuivi son réquisitoire en dénonçant une nouvelle disposition octroyant les circonstances atténuantes à n'importe quel membre d'une famille coupable de crime d'honneur.

Dans le code actuel, seul le chef de famille en bénéficie en cas d'adultère constaté en flagrant délit. Cette disposition a été étendue aux autres membres d'une même famille.

Ironique, Abdelillah Benkirane n'a pas hésité à interpellerMohamed Sebbar en lui demandant ce qu'il ferait à titre personnel s'il trouvait sa propre épouse avec son amant dans le lit conjugal.

Ce dernier a rétorqué du tac au tac qu'il **porterait l'affaire en justice** et intenterait une procédure de divorce car les crimes d'honneur n'ont pas leur place dans la société marocaine.

Cette réponse n'a pas eu l'heur de plaire au chef du gouvernement qui a enfoncé le clou en affirmant que cette démarche judiciaire ne ferait que rajouter une humiliation supplémentaire à l'adultère.

Ce faisant, il a donné l'impression étrange que l'adultère dûment constaté méritait la peine de mort de la main du conjoint trompé.

Hilare, Mustapha Ramid a raillé la solution prônée par Sebbar en affirmant qu'il suffisait aux époux d'enfermer leur conjoint avec l'amant(e) et d'aller tranquillement avertir les autorités judiciaires.

Le représentant du CNDH a répondu qu'il ne fallait pas personnaliser le débat car il ne faisait que répercuter les positions de son institution et ses objectifs.

«Notre vocation est de nous prononcer à titre consultatif sur des questions de société liées aux droits de l'homme, nous proposons et vous faites ce que bon vous semble de nos suggestions».

Benkirane a conclu que le débat était certes ouvert mais qu'il ne fallait pas essayer d'imposer des points de vue minoritaires pouvant heurter la susceptibilité d'une société musulmane

Joint par notre rédaction, le président du CNDH, Driss Yazami a refusé de commenter cette passe d'armes en affirmant que le moment venu, le CNDH publiera un avis circonstancié sur la réforme pénale envisagée par le ministère de la justice.

http://www.medias24.com/SOCIETE/154831-Passe-d-armes-entre-le-CNDH-et-Benkirane-sur-la-reforme-du-code-penal.html